الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بتة محجوبة

بوعلام مخطارية

تحت عنوان:

تمويل عجز الميزانية العمومية

تحليل واقع عجز الميزانية العمومية بالجزائر خلال الفترة 2000 - 2022

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. .لعروس لخضر	**(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. حداشي حكيم	**(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. .شبلاوي إبراهيم	**(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل الذي أهدي ثمرته إلى سندي ورفيق دربي إلى الذي وقف جنبي ووفقني على هذا العمل، إلى من أحمل اسمه بكل فخر ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وغدا وغلى الأبد... أبي الغالي؛ بارك الله في عمره؛

إلى ملاكي في الحياة إلى مصباح البيت وسراجه، إلى من كان دعائها سر نجاحي، إلى بسمة الحياة وسر الوجود وإلى من الجنة تحت أقدامها... عزيزتي أمي بارك الله فيها.

إلى اختي الغالية فاطمة؛

إلى أخواني مخطار وعبد المالك؛

وغلى أهلي وأقاربي عائلة بوعلام؛

إلى من شاركتني في هذا العمل بتة محجوبة

وأخيرا إلى كل من ساعدني وكان له دورا من قريب أو من بعيد في إتمام عملي هذا سائلة المولى عز وجل في الدنيا والآخرة خير جزاء

ثم إلى طالب العلم سعى بعلمه ليفيد الإسلام والمسلمين

مخطارية

إهداء

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء، الذي لم يبخل بشيء من أجلي ودفعني على طريق النجاح، الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، إلى والدي العزيز أطال الله في عمره؛

إلى ينبوع الحياة الذي يملأ العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة بقلبها، إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها؛

إلى فلذة كبدي ابنتي حبيبتي التي نورت حياتي بنورها والتي كانت سندي في كل حياتي الدراسية الجامعية، إلى قطرة روحي مرام قطرة الندى؛

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بالذكر أهم فؤادي أخواتي وإخواني؛

إلى من شاركني هذا العمل.. بوعلام مخطارية؛

ومؤطرنا الأستاذ القدير الدكتور حكيم حداشي؛

إلى كل أهلي والأقارب؛

وإلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى كل الزملاء والزميلات الطلبة؛

وإلى كل أساتذة جامعة تيارت عموما والكلية خاصة.

محجوبة

شكر

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

أشكر الله عز وجل الذي بارك لي في إتمام بحثي هذا وأتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أستاذي الفاضل "حداشي حكيم" الذي كان له الفضل في إتمام هذا البحث العلمي والذي لم يبخل علينا بالتوجيهات والإرشادات التي أعاننا بها جزاه الله عنا خير الجزاء

إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين كان لهم الفضل

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على قبول مناقشة هذا العمل المتواضع هذا جزاهم الله خير جزاء

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من سعى لإعانتي من قريب ومن بعيد ولو بكلمة طيبة ودعاء صادق فجزاهم الله خير الجزاء.

الفهرس

إهداء

شكر

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة..... أ-هـ

الفصل الأول الإطار النظري حول عجز الميزانية العمومية

تمهيد..... **7**

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الميزانية العمومية..... **8**

المطلب الأول: ماهية الميزانية العمومية **8**

المطلب الثاني: وظائف وأهمية الميزانية العمومية..... **11**

المبحث الثاني: اساسيات حول عجز الميزانية العمومية..... **14**

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العمومية **14**

المطلب الثاني: أسباب عجز الميزانية العمومية اثارها ومخاطرها **15**

المبحث الثالث: آليات علاج عجز الميزانية العمومية..... **22**

المطلب الأول: ترشيد الانفاق ودوره في علاج العجز **22**

المطلب الثاني: الجباية ودورها في علاج العجز..... **24**

المطلب الثالث: الإصدار النقدي والاقتراض ودوره في علاج العجز **26**

خلاصة 29

الفصل الثاني تحليل واقع عجز الميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

تمهيد..... 31

المبحث الاول: تحليل تطور الميزانية العمومية في الجزائر خلال فترة (2000-2022) **32**

المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر ما بين 2000-2022 ..... **32**

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة..... **35**

المطلب الثالث :تحليل تطور رصيد الميزانية العمومية..... **38**

المبحث الثاني: فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2022). **41**

المطلب الأول: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات ودوافع انشائه..... **41**

المطلب الثاني: تحليل دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2022)..... **43**

المبحث الثالث: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية في الجزائر..... **46**

المطلب الأول: التعديلات والترتيبات الصادرة عن قانون النقد والقرض. **46**

المطلب الثاني: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الميزانية **50**

خلاصة الفصل 54

خاتمـــة **55**

المصادر والمراجع **60**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور إيرادات الميزانية العمومية في الجزائر خلال سنوات (2000-2022)	**32**
02	تطور نفقات الميزانية العمومية في الجزائر خلال سنوات (2000-2022)	**34**
03	تطور رصيد الميزانية العمومية في الجزائر خلال سنوات (2000-2022)	**38**
04	تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2022)	**43**
05	تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	**50**
06	تطور الإصدار النقدي وفق قانون النقد والقرض 13/17	**52**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قواعد الميزانية العمومية	12
02	تطور إيرادات الميزانية العمومية في الجزائر حلال سنوات (2000-2022)	33
03	تطور نفقات الميزانية العمومية في الجزائر حلال سنوات (2000-2022)	35
04	متوسط نسبة نفقات التجهيز الى نفقات التسيير	37
05	تطور رصيد الميزانية العمومية في الجزائر حلال سنوات (2000-2022)	39
06	تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2022)	44
07	منحنى بياني يبين تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر (2000-2016)	51
08	منحنى بياني يبين تطور الإصدار النقدي وفق قانون النقد والقرض 17/	52

مقدمة

مقدمـــــة

لا نبالغ إذا اعتبرنا عجز الميزانية العمومية واحدة من أهم المشاكل التي تواجه واقع السياسة المالية بالدولة ومنقذها على السواء، عجز الميزانية العمومية لا يمثل زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة فقط، وإنما يعبر عن عدم تخصيص موارد للتنمية الاقتصادية والبشرية في الدولة في سنة العجز والسنوات اللاحقة، نظر بتغطية ذلك العجز من موارد الدولة المقبلة على حساب أوجه الإنفاق والتنمية المستقبلية، ولا يمكن ارجاع ظاهرة معقدة ترجع أسبابها إلى شبكة من العوامل التي تسهم ي حدوثها، يرجع إلى جانب النفقات العامة وجزء أكبر إلى جانب الإيرادات العامة ومن البديهي أن يرتبط هذا العجز في الميزانية العامة وهيكلته، ولا شك أن معالجة هذ الظاهرة تتبع مسبباته لذا تركزت هذه المعالجة على محوري النفقات والإيرادات العامة.

تعاني الميزانية العامة للجزائر للمدة (2000-2022) عجزا متفاوت ومستمرا في حين لو اعتمدت النفقات والإيرادات الفعلية فإن الصورة تتغير ولا تتطابق مع ذلك الوضع أو يعود هذا العجز إلى أسباب عديدة أدت إلى ظهوره في الميزانية العمومية الجزائرية، وقد باشرت الجزائر في معالجته من خلال العديد من السياسات تؤخذ بنظر الاعتبار وتسترشد برؤى صندوق النقد الدولي والإصدار النقدي في المعالجة دون تطبيقها حرفيا وإخضاعها لعين النقد والتحميص لتخطي التأثيرات الاجتماعية السلبية المرافقة لها.

مما تقدم نسعى من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

الإشكالية:

"ما مدى فعالية آليات معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022؟"

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي الأسباب الرئيسية في ظهور عجز الميزانية العامة في الجزائر؟
2. ما هو الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات وما هو دوره في تمويل عجز الميزانية العامة؟
3. هل تعتبر آلية الإصدار النقدي فعالية لتخفيض عجز الميزانية العامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: على ضوء ما تم طرحه من التساؤلات حول موضوع الدراسة تم تحديد مجموعة من الفرضيات من اجل مناقشة الإشكالية وللإجابة على الأسئلة الفرعية نقوم باختيار الفرضيات التالية:

1. ارتفاع حجم الانفاق العام وانخفاض الايراد العام من اهم أسباب حدوث عجز الميزانية العامة في الجزائر.
2. صندوق ضبط الإيرادات له دور في تمويل العجز وقد حقق نتائج جيدة في تمويل العجز في الجزائر.
3. للإصدار النقدي دور في تمويل نفقات العامة ومنه التخفيض من العجز، وقد حقق نتائج جيدة في تمويل العجز في الجزائر.

أهمية الموضوع:

مقدمـــــة

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتناول أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تمس اقتصاد الدولة الجزائرية وهي عجز الميزانية العامة، حيث يركز على أهم السياسات لمعالجة هذا العجز والقيام بتقييمها من أجل تحقيق التوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها باعتبار هذا العجز يؤثر على الوضعية العامة للدولة الجزائرية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الميزانية العامة في الجزائر.
- التعرف على اهم السياسات التي قامت بها الجزائر في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).
- ابراز صندوق ضبط الإيرادات كأداة في تمويل عجز الميزانية.

منهج الدراسة:

بغية التوصل إلى أجوبة حول التساؤلات السابقة وللإلمام بجوانبه والاجابة على هذه المواضيع، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات الإحصائية الموجودة في الجداول إلى جانب تحليل الظاهرة المدروسة.

حدود الدراسة:

ككل دراسة هناك إطار مكاني وزماني للدراسة يمكن عرضها فيما يلي:

- **الإطار المكاني:** اقتصر الإطار المكاني على الجزائر.
- **الإطار الزماني:** شملت الدراسة إحصائيات من تقارير وطنية ودولية، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2022، ومن جهة أخرى أن الفترة المستهدفة شهدت صدمات على مستوى أسعار النفط العالمية (صدمة 2008 و2009 وأخيرا أزمة أواخر 2014).

أقسام البحث: لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث واختيار الفرضيات المقترحة قمنا بتقسيم موضوعنا إلى فصلين مترابطين ونعالج جوهر البحث وفق النسق التالي:

- **الفصل الأول:** حمل عنوان " الإطار النظري حول عجز الميزانية العمومية، وقد عولج هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث: اشتمل الأول على ماهية الميزانية العمومية، خصائصها ودورتها، ومبادئها وأهميتها ووظائفها. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أساسيات حول عجز الميزانية العمومية وأنواعه، وأسبابه، وآثارها مخاطره، وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى علاج عجز الميزانية العمومية.
- **الفصل الثاني:** حمل عنوان "تحليل واقع عجز الميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول حول تطوير النفقات والإيرادات العامة ورصيد الميزانية. أما

المبحث الثاني فقد وضح آليات علاج الميزانية العمومية في الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات) خلال الفترة 2000-2022، أما المبحث الثالث والأخير فتطرقنا إلى الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الميزانية.

صعوبات البحث:

يعترض أي بحث مجموعة من الصعوبات والعراقيل أثناء إنجازه ومن اهم الصعوبات التي واجهتنا خاصة في الجانب التطبيقي، وهي اختلاف الإحصائيات من موقع لآخر الأمر الذي يصعب علينا تحليل مضمون موضوع الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع:

- محاولة معرفة العوامل المؤثرة في توازن الميزانية العامة.
- معرفة أهمية الإصدار النقدي في تمويل الميزانية العامة.
- معرفة دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة.
- ضرورة وضع استراتيجية فعالة للتحكم في العجز المستمر والدائم في الميزانية العمومية.
- كونه المشكل الراهن الذي يعاني منه معظم الدول.

الدراسات السابقة:

من أجل إثراء البحث ومحاولة الوقوف بعمق على جميع الجوانب التي يشملها تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والتي تناولت أحد متغيرات الدراسة أو لأحد المتغيرين سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومن أهمها:

1. على كرود نسرين كزيز (2018): آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الوضع الراهن الذي تعاني منه الجزائر في ظل تفاقم عجز الميزانية العامة، حيث تم البحث عن الآليات المعتمدة في علاج هذا العجز، وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- يعتبر النفط في الجزائر أهم مورد الميزانية الدولة مما جعلها تعتمد بصفة كبيرة على عائداته في هندسة ميزانيتها وبرمجة إنفاقها العام.
- تعتمد إيرادات الميزانية العامة للدولة بصورة كبيرة على إيرادات الجباية النفطية، لذا فأي تقلب في أسعار النفط من شأنه التأثير على ميزانية الدولة.
- استخدام صندوق ضبط الإيرادات لتغطية العجز في الميزانية العامة هو إجراء ناجح في المدى هذا لجأت الجزائر إلى استحداث آليات إفراض جديدة من خلال اللجوء للتمويل عبر التقليدي.

2. لحسن دردوري (2013-2014) سياسة الميزانية في علاج الميزانية العامة للدولة (دراسة مقارنة: الجزائر تونس).

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1992-2012، حيث قلم الباحث بمقارنة كل جوانب سياسة الميزانية، وتوسلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- السياسات التصحيحية التي قامت بها كل من الجزائر وتونس أدت إلى انخفاض نمو الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات وهو ما انعكس إيجابا على رصيد الميزانية العامة اعتماد الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياجات مشاريعها التمويلية، وتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات يلعب دورا كبيرا في تسوية وضعية الميزانية العامة للدولة واستهلاك الدين العام
- رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر مند سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لا زالت تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات الجباية البترولية، ورغم تشجيع القطاعات الأخرى إلا أن مساهمتها بقيت محتشمة

3. صبرينة كردودي (2013-2014): ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الميزانية العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الميزانية العامة لكن من وجهة نظر النظام الاقتصادي الإسلامي، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى النتائج التالية:

- العامل الأول لحدوث عجز الميزانية العامة هو تزايد معدلات نمو النفقات العامة.
- العامل الثاني هو تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة.

الفصل الأول

الإطار النظري حول عجز الميزانية العمومية

تمهيد

تلعب الميزانية العامة دورا كبيرا في المجال السياسي والاقتصادي للدولة لأن الوسائل المالية التي تتضمنها الميزانية هي الأدوات الرئيسية التي تعتمدها الدول لتنفيذ سياستها وتحقيق الأهداف ومن ثم يعتبر عجز الميزانية العامة من اهم المواضيع التي يولي لها الاقتصاديين اهتماما كبيرا في دول العالم المختلفة لأن نجاح هذه الدول يقاس بمدى إنجاح سياستها المالية والاقتصادية والاجتماعية وبما أن السياسة المالية تعتمد على أساس الميزانية العامة بين إيراداتها ونفقاتها أي تجنب الوقوع في العجز لذلك تسعى هذه الدولة جاهدة لتوسيع إيراداتها من جهة وترشيد نفقاتها من جهة أخرى التي من شأنها سد هذا العجز بأقل تكلفة واكبر منفعة.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الميزانية العمومية

المطلب الأول: ماهية الميزانية العمومية

تدون إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة تسمى بالميزانية العامة للدولة وهي بمثابة المحور الذي تدور حوله اعمال الدولة، ومع تطور الميزانية العامة للدولة تعددت مهامها وأنواعها.

أولا: مفهوم الميزانية العمومية

تعريف 1: هي وثيقة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف الى تقدير النفقات الضرورية خلال فترة زمنية معينة[1].

تعريف 2: تشكل منه إيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية الموزعة وفق احكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[2].

تعريف 3: هي بيان يختص في تقدير تفصيلي للنفقات وإيراداتها، عن سنة مقبلة وتجاز بموجب الجباية[3].

ومن كل هذه تعاريف نستخلص أن الميزانية هي عبارة عن وثيقة معتمدة تتضمن مجموع التزامات والأصول لفترة زمنية مقبلة في سنة المعتاد وهي تتضمن عنصرين أساسين:

- الميزانية نظرة توقعيه مستقبلية.
- الميزانية تتطلب الإقرار وترخيص من سلطة.

ثانيا: خصائص الميزانية العمومية

من خلال تعاريف يتضح ان للميزانية خصائص تتمثل فيما يلي:

1. تقدير مفصل للإيرادات الدولة ونفقاتها: هي عبارة عن تقديرات احتمالية للنفقات الدولة وايراداتها المالية، وكيفية تحصيلها وتنظيمها خلا ل سنة. وكذلك يجب ان تحتوي الميزانية على جميع المصادر للحصول على المال من الضرائب، وتتوقف الميزانية اعلى مدى دقة التنبؤات للإيرادات والنفقات العامة، وتغيرات لمتوقع حدوثها خلال فترة البحث

---

[1] حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص75.

[2] المادة 06 من القانون 17-84 المؤرخ في 07 يونيو 1989 المتعلق بقوانين المالية، العدد 1041.

[3] عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص16.

2. وثيقة معتمدة: هي وثيقة تخضع لموافقة السلطة التشريعية على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة، اما قيل هذا الاجراء فيطلق علبها بمشروع الميزانية، ولا يجوز للسلطة التنفيذية البدء بتطبيق بنود الميزانية قبل الخضوع للأحكام السلطة التشريعية لأن هذا تعبير امر ضروري وهكذا يمكن تطبيقها على الارص الواقع[4]

ثالثا: دورة الميزانية العمومية

تمر الميزانية العمومية بمراحل وخطوات عديدة تكون في مجملها دورة الميزانية وهي كالآتي:

1. مرحلة الاعداد والتحضير: تلعب السلطة التنفيذية دور أساسي في هذه المرحلة، لأن عملية تحضير الميزانية من اختصاصها، لأن السلطة التنفيذية تتولى إدارة وحدات القطاع العام وبهذا تعتبر السلطة التنفيذية أقدر من السلطة التشريعية على التحضير واعداد الميزانية، وتبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية حيث تتولى كل مصلحة اعداد تقديراتها لما يلزمها من فقات، وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوب اعداد ميزانيتها[5].

2. مرحلة اعتماد الميزانية: أن عملية الاعتماد على ميزانية الدولة تبقى من اختصاص السلطة التشريعية اعتماد شرط أساسي لا غنى عنه لوضع الميزانية موضع تنفيذ وذلك طبقا للقاعدة المشهورة (اسبقية الاعتماد على التنفيذ).

ويمر الاعتماد الميزانية داخل المجلس التشريعي بثلاث مراحل:

- مرحلة المناقشة؛
- مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة؛
- مرحلة المناقشة النهائية.

3. مرحلة تنفيذ الميزانية العامة: وفي هذه المرحلة تقوم الحكومة لتنفيذ الميزانية ولا يمكن تجاوز البنود المعتمدة الا بعد رجوع السلطة التشريعية وهي أخطر مرحلة لأنها تمثل انتقال الميزانية من التطبيقي النظري الى التطبيقي العملية وتشمل عملية تنفيذ الميزانية[6]

أ- عمليات تحصيل الإيرادات التي أجبرت حياتها وتسمى هذه العملية بعملية تحصل الإيرادات.

ب- عمليات تنفيذ النفقات التي اعتمدت لها أموال وتسمى هذه العملية بعملية صرف النفقات.

---

[4] خالد شحاد الخطيب، أحمد زهير سامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع الردن 2005، ص271.

[5] محمود حسين الوادي، "تنظيم الإدارة المالية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص30.

[6] محمد عبد الفتاح باغي، مبادئ الإدارة العامة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص400.

مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية: تعد هذه المرحلة الأخيرة التي تمر بها الميزانية العمومية للدولة تهدف الى حماية أموال العمومية والتي تؤكد من تنفيذها قد تم على وجه محدد لها ويوجد ف كل وزارة او إدارة حكومية مصلحة خاصة للرقابة على الانفاق[7].

وقد اتسع نطاق هذه المرحلة لتشمل الى جانب رقابة تقسيمية تتخذ من التحليل العلمي والدراسة الفنية أداة لتقييم الأداء ورفع الكفاءات وهكذا أصبحت الرقابة المالية بنوعيها الحسابي والتقييمي اهم مراحل الدورة الميزانية وأكثرها استئثار بأفكار الباحثين.

4. قواعد الميزانية العمومية:

تخضع الميزانية العمومية لمجموعة من المبادئ والقواعد العامة المتمثلة فيما يلي:

- **مبدأ السنوية:** هو تقدير إنفاق وإيرادات الدولة خلال عام واحد وان يتم تحضيرها من طرف السلطة التنفيذية والمصادق عليها من طرف السلطة التشريعية وتعتبر هذه الفترة من الناحية العملية أقصر فترة تتلاءم مع خصائص الميزانية[8]
- **مبدأ الوحدة:** يقضي هذا المبدأ بتدريج جميع إيرادات الدولة وجميع نفقاتها في وثيقة واحدة دون في وثائق مختلفة حتى يسهل معرفة مركزها المالي وتقدم هذه الوثيقة الى البرلمان باعتبارها السلطة المختصة،

والهدف من اظهار للميزانية في صورة موحدة لكافة النفقات ولإيرادات وهي[9]:

- سهولة اطلاع على المركز المالي للدولة؛
- سهولة احكام الرقابة علة بنود الميزانية مثل تجميعه للعناصر المصروفات والإيرادات المختلفة؛
- وضع كافة الإيرادات والنفقات تحت نظر السلطة التشريعية مما يسهل دراسة او فحص الميزانية العامة للدولة.

- **مبدأ الشمولية:** هو مبدأ مكمل لمبدأ الوحدة الميزانية وهذا يعني أن تشمل كافة تقديرات النفقات والإيرادات دون أي نقص او مقصات بين اثنين حيت يقصر كل قسم مستقلا عن أخر وهي طريقة توضح نتيجة نشاط الدولة مما يسهل مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية والرقابة داخلية في مرحلة تنفيذ الميزانية[10].

---

[7] محمد قاسم القريوني، مقدمة في إدارة العامة، ط1، دار النشر، 2006، ص267.

[8] خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن، ص68.

[9] حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001، ص77، ص78.

[10] محمد صغير بعلي، يسرى أبو علاء المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر، 2003، ص95.

- **مبدأ عدم التخصيص:** يقصد به أنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة غير انه يمكن ان يبنى قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض نفقات وتكتسب هذه العمليات حسب حالات الأشكال التالية: الميزانية الملحقة، الحسابات الخاصة للخزينة وأو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات[11].
- **مبدأ التوازن:** يقصد إيجاد توازن رقمي بين مصروفات الميزانية وإيراداتها بمعنى ان يكون جانب النفقات مساوي لجانب الإيرادات لأنه إذا زاد اجمالي النفقات عن اجمالي الإيرادات فالميزانية في حالة عجز اما إذا زاد اجمالي الإيرادات عن اجمالي النفقات وهذا يحدث فائض في الميزانية.

الشكل رقم (01): قواعد الميزانية العمومية

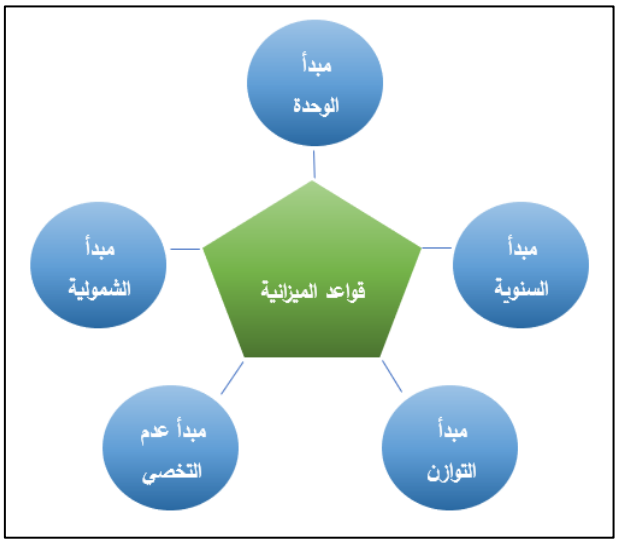

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثاني: وظائف وأهمية الميزانية العمومية

عند النظر في طبيعة مفهوم الميزانية العامة يتضح ان للميزانية أنها تقوم بوظائف رئيسية أهمها:

1. وظيفة التخصيص: تبين الميزانية مقدار اتي تملكها المنشاة وهي مقدار لالتزامات المستحقة وحقوق ملكية وكذلك هي تقرير بثروة المنشاة وحقوق المترتبة على هذه الثروة.

[11] المادة 08 من القانون رقم 84-17 ا المؤرخ في 7 يوليو 1984، ج، ز، عدد 28، المتعلق بقوانين مالية.

2. وظيفة إعادة توزيع: هو قدرة المنشاة عتى سداد ديون التي في ذ متها في تاريخ الاستحقاق وتحقيق لعدالة في توزيع الثروة.

3. وظيفة الاستقرار: الميزانية قدرة المنشاة على مقابلة كل التزاماتها قصيرة الاجل وطويلة الاجل.

- من خلال هده وظائف نستنتج أن الميزانية تحقق أهمية كبرى في مجالات متعددة وهذا ما نستعرضه فيما يلي:

4. الأهمية الاقتصادية: لقد أصبح الهدف وراء الميزانية العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق السياسة الاتفاقية والإرادية ففي حالة الكساد فسيخدم العجز المنظم لرفع القوة الشرائية وذلك في محاولة لرفع الدخل القومي وذلك يحجز الاقتصاد من ازمنة ويتخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي.[12]

أما في حالة التضخم يستخدم لفائض الامتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق مما يؤدي الى تخفيض الارتفاع في الأسعار.

5. الأهمية المالية: تعد الميزانية الأداة التي المركز المالي لدولة لأنها ووثيقة مالية تهدف الى تحقيق تساوي النفقات مع الإيرادات العامة خلال السنة المالية كما انها تضيع جداول مفضلة لنفقات والأغراض التي اعتمدت لأجلها.

كما تعتبر الميزانية بيان تفصيلي لكافة إيرادات الدولة ونفقاتها وهذا يعكس الحجم المالي لدولة في الاقتصاد[13].

6. الأهمية الاجتماعية: أن أهمية الميزانية العمومية الاجتماعية تهدف الى تحقيق إصلاحات هيكلة ذات انعكاسات اجتماعية من خلال محاربة البطالة في المجتمع الرأس المالي وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع التي تنتج عنها اضرار الاجتماعية كالمشروبات الحكومية[14].

[12] علي العربي، عبد المعطي عساف، دور الموازنة العامة ومستهلكاتها في الدول النامية عمان، 1986، ص49.

[13] علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص302.

[14] محمد دويدر، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي، دار الجامعية، الإسكندرية، ص181.

7. **الأهمية السياسية:** للضريبة عدة اهداف سياسية فهي في الحقيقة سياسة الدولة في الأرقام من خلال الك نستطيع التعرف عن اهداف الدولة واتجاهاتها وهي تسعى الى تحقيق ما يسمى بالربح السحري للسياسات الاقتصادية زواياه الأربعة التي تعتبر عن الاستقرار الهالة النمو التوازن الداخلي.

المبحث الثاني: اساسيات حول عجز الميزانية العمومية

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العمومية

أولا: مفهوم عجز الميزانية العمومية

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل الى تحديد مفهوم دقيق لعجز الميزانية العامة للدولة وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن اجمالها من أجل استنتاج شامل للعجز الموازي وأهم هذه المفاهيم ما يلي:

تعريف 1: يعبر عجز الميزانية العامة عن الوضع الذي يكون فيه النفقات العامة أكثر من الإيرادات العامة وهي سمة تكاد تميز معظم موازنات الدولة المتقدمة والنامية[15].

تعريف 2: بمعنى الإيرادات لا تغطي النفقات العامة خلال السنة المالية حالية ويكون الفرق بينما قيمة العجز الموازني[16]

تعريف 3: هي تلك الحالة التي يكون فيها الانفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات[17].

ومن خلال هذه التعاريف السابقة نستنتج أن عجز الميزانية عبارة عن فرق سالب بين الإيرادات والنفقات العامة للدولة ويعتبر هذا نتيجة زيادة حجم الانفاق على حجم الإيرادات وهذا ينعكس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.

ثانيا: أنواع عجز الميزانية العمومية

اختلفت آراء الكثير من الباحثين في تصنيف أنواع العجز الذي يصيب الميزانية العامة ومن أهمها تصنيف العجز اتى طارئ ومتوقع او مقصود وهيكلي.

---

[15] عبد الحميد خالد، عبد الحميد حسانين، دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصيرية الاستراتيجية المقترحة لعلاجها، مجلة ال للعلوم التجارية، العدد 14، سنة 2022، ص06.

[16] أمينة والتونسي، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة التنموية ليبيا، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الأول، يونيو، 2017.

[17] كزيز نسرين، مرغاد لخضر، آليات تمويل علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراسة تحليلية (200-2017)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيصرة، بسكرة، العدد 47، ص500.

1. العجز الطارئ: يطلق عليه أيضا العجز الحقيقي أو النقدي ويحدث اثناء السنة المالية بسبب تفاوت بين الإيرادات العامة والنفقات العامة لسبب طارئ غير عادي أو كنتيجة لخطأ في تقدير بعض عناصر الميزانية العامة كتأخر في تحصيل الإيرادات العامة في مواعيد المحددة لها مسبقة ويسمى أيضا بالعجز المؤقت لأنه ينتهي بانتماء السبب أو الأسباب التي أدت لحدوثه، كما أنه من السهولة معالجته أثناء السنة المالية من خلال اصدار الدولة لأذونات الخزينة قصيرة الأجل.[18]

2. العجز المتوقع (المخطط المقصود): نسمي أيضا بالعجز المخطط أو المقصود وهو عجز يتضمنه مشروع الميزانية وتسمح به الدولة أو يبرز بصورة واضحة في بداية السنة المالية باشتراطات معينة و بقيمة محددة وفق دراسات عالمية موضوعية مسبقة ذلك أن دولة تقوم عن سابقا قصد رفع اتفاقاتها العام عن إيراداتها العادية لفترة زمنية معينة قد تطول أو تقصر، حسب ما تقتضيه الظروف والحاجات التي دعت الى ذلك ويحدث هذا النوع من العجز في الاقتصاديات التي تواجه بعض الازمات والظروف الطارئة التي تدعوها لزيادة انفاقها عن سابق قصد وتخطيط.[19]

3. العجز البنيوي (الهيكلي): يظهر العجز البنيوي أو الهيكلي نتيجة عيب في الهيكل الاقتصادي وهو دائم نتيجة للعجز المستمر والضخم في الميزانية والذي لا تؤثر فيه مختلف الحلول التي تتبناها الدولة لإقامة التوازن ويجزى السبب في ذلك لعدم توازن الأوضاع المالية للدولة نتيجة لزيادة الانفاق العام بمعدل يزيد عن الفترة المالية للاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره.[20]

المطلب الثاني: أسباب عجز الميزانية العمومية اثارها ومخاطرها

أولا: أسباب عجز الميزانية العمومية

يرجع سبب حدوث العجز في الميزانية العامة للدولة الى وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية ومعدلات نمو الإيرادات من ناحية أخرى:

---

[18] أحمد خميس أبو زعتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير جامعة الازهر، غزة 2017، ص57-58.

[19] الامين لباز وطارق هزرشي، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوفي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعية غرداية، 2011، ص06.

[20] وليد خالد الشايجي، وسائل سد عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، الرسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة مكرمة، 1990، ص47.

1. زيادة النفقات العامة: من بين الأسباب التي تؤدي الى زيادة في النفقات العامة ما يلي[21]:

1.1. اتساع نطاق نشاط (القطاع العام): تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستمراري في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية الخاصة الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعي في مراحلها الأولى والتي تتطلب توجيه قدر كبير من النفاق الاستثماري الى مشروعات البنية الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعي[22].

2.1. تدهور القوة الشرائية للنقود: يدفع تدهور القوة الشرائية للنقود الانفاق الحكومي نحو التزايد حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية كما أنه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة الى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقة كما تزيد أيضا مخصصات الدعم السلعي وترتفع تكلفة الاستثمارات العامة[23].

3.1. تزايد نمو العمالة الحكومية: تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتسارع معدلات نموها وتزايد نسبتها الى اجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل[24].

حيث يؤدي تزايد العمال والموظفين الى زيادة الأجور والمرتبات وهذا ما أدى الى النمو المتزايد في الانفاق العامة كنتيجة لنمو العمالة الحكومية[25].

4.1. تزايد الانفاق العسكري: يعد الانفاق العسكري جزء من الانفاق العام للدولة وتقوم به من اجل الحفاظ على امنها ضد خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع لها فعلا او لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية ولا

---

[21] كزيز نسرين، مرغاد لخضر، اليات تمويل علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية (2017/2000)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 47، جوان 2017، ص500.

[22] حامد عبد المجيد، دراز سميرة، إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 202.

[23] رمزي زكي، انفجار العجز علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص95.

[24] حامد عبد المجيد وآخرون، نفس المرجع السابق، ص203.

[25] دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوصفي أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 14، ديسمبر 2013، ص106.

يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد[26].

5.1. تزايد أعباء الدين (العام المحلي والخارجي): كتفسير للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالية البلاد النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا تظهر في الميزانية العامة فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في التحويلات الرأسمالية في ضوء اغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية[27].

6.1. التوسع في النفقات الغير الضرورية: هو الاشراف على إقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة وإقامة مهرجانات التي تستهلك الملايين بدون فائدة وهذا ما يزيد من نمو الانفاق العام[28].

2. تراجع الإيرادات العامة: هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي أدت الى تباطؤ نمو او تدهور الارادات العامة والتي نلخصها فيما يلي[29]:

1.2. ضعف الضريبة: من أهم المقاييس التي وظفها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية ففي اغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات الى الدخل القومي وتشمل الدول النامية عامة والجزائر خاصة بانخفاض نسبة حصيلة الضريبة الى اجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط غير رسم كل هذه الأسباب تؤثر بشكل على الجهد الضريبي النمو المشارع للنشاط الموازي وزيادة العجز في الميزانية فالتهرب الضريبي يؤدي الى انقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه اتباع سياسة ميزانية من شانها تقليص حجم النفقات العامة[30].

---

[26] بالخير قسوم، دور الاستمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (2000 الى 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد تنمية، جامعة العقيد لخضر، الجزائر، 2014/2013، ص73.

[27] عبد الحميد برحومة، عثمان محاوي، تمويل عجز الموازنة العامة (النظرة الإسلامية)، اليوم الدراس حول استيراجية إدارة عجز الموازنة في الجزائر، جامعة بوضياد، مسيلة، الجزائر، 20160/11/29، ص06.

[28] كردودي صابرينة، ترشيد الانفاق الحكومي ودورة في علاج الموازنة العامة الاقتصادي الاسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص170.

[29] كزيز نسرين، مرغاد لخضر، مرجع سابق، ص502.

[30] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص125.

2.2. جمود النظام الضريبي: يؤدي جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة اهداف التنمية بشكل كبير في اضعاف موارد الدولة السيادية حيث انه في كثير من الأحيان لا تستجيب هذه الأنظمة الى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل القومي.

ثانيا: آثار عجز الميزانية العامة ومخاطرها

عند حدوث العجز في الميزانية الدولة فهي تقوم بتمويلها بواسطة العديد من الطرق والوسائل وقد يترك هذا العجز اثار متعددة تتعدد باختلاف طريقة تمويله التي يتم بها تمويل هذا العجز حيث انه لا بد من التفرقة بين الاثار التضخمية مترتبة عن زيادة الإصدار النقدي والائتمان المصرفي الممنوح للحكومة والاثار غير التضخمية الناتجة عن الاقتراض الداخلي والخارجي وسوف نتناول كل هذه الاثار فيما يلي:

1. الاثار الناجمة عن التمويل التضخمي: يعتبر العجز المتزايد في الميزانية من اهم أسباب الرئيسية للتضخم وقبل التطرق لهذه الاثار نذكر اهم أسباب التمويل التضخمي المتمثلة فيما يلي[31]:

- الإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي؛
- زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي الذي سيساهم في رفع المستوى العام للأسعار.

أهم اثار اللجوء لتمويل التضخمي ما يلي:

- فقدان النقود لأبرز خواصها المتمثلة في مخزن القيمة ومنه فقدان العملية قيمتها لدى الافراد؛
- إعادة توزيع التدخل بشكل عشوائي لفائدة الطبقة الغنية على المتوسطة والفقيرة وهو ما يؤدي الى تدهور دخولهم الحقيقة؛
- تأثر ميزان المدفوعات بسبب التضخم؛
- ارتفاع مستويات التضخم يزيد من تعقيد عجز الميزانية.

2. الاثار الناجمة عن التمويل غير التضخمي: فبعد ما تعرفنا على مختلف الاثار الناجمة عن تمويل التضخمي سوف نتعرف الان عن اثار المختلفة تماما عن الاثار الأولى لان الحكومة في الحالة تعتمد على أساليب مختلفة

[31] أحمد الشفر، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، عمان، 2000، ص314.

وهي اللجوء الى اقتراض بكل انواعه للزيادة في معدلات الضريبة والسحب من احتياطات الدولية والان سوف نتطرق الى اثاره المتمثلة فيما يلي:

1.2. اثار اللجوء للاقتراض لتمويل العجز: يوجد نوعين من الاقتراض تتمثل فيما يلي:

1.1.2. اثار الاقتراض الداخلي: عندما تقع الدول في عجز موازنتها العامة تلجأ لتمويل هذا العجز عن اللجوء الى المدخرات المحلية وقد يكون ذلك بسبب عدم قدرة الدولة على تنمية إيراداتها خصوصا الإيرادات الضريبة حيث تلجا الحكومة الى الاقتراض الداخلي وذلك عن طريق بنك المركزي ومصاريف تجارية ومؤسسات غير مصرفية. لذلك تعتبر هذه طريقة من المصادر التمويلية غير التضخمية لأنها تعتمد على مدخرات حقيقة فلا يترتب عليها صافي في عرض النقود ولكي تنجح هذه طريقة يجيب توفر بشروط عامة وهي[32]:

- ان تتوفر الدولة على سوق مالي نشط يتم تداول الأوراق فيه بكل أنواعها؛
- ان يكون سعر الصرف مستقر؛
- ان تكون الدولة تتمتع للأفرادها ومؤسستها؛
- ان يكون سعر الفائدة الذي تقدمه هذه الأدوات موجبا؛
- لابد ان تتمتع مختلف القطاعات بفوائض مالية وادخارات تمكنها من المساهمة في عملية الاقتراض

ولكن هناك الكثير من الدول لا تتوفر هذه الشروط السابقة لذلك تنجم عنها اثار أهمها:

- إذا ما تم استخدام هذه الوسيلة في تمويل العجز الهيكلي والمزمن وامتد لفترات طويلة بحيث يكون أثرها فعوض من انها تكون علاج وتصبح سببا أساسيا في زيادته لان التمادي في كمية الاذونات المصدرة وارتفاع أسعار لمشتريتها سترفع بصورة واضحة عن خدمة الدين المحلي؛
- تؤثر هذه الأداة على استثمار والنمو الاقتصادي فالدولة عندما تقوم باللجوء الى الادخارات واستعمالها في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة توجه هذه الأموال لإنفاق الاستهلاكي بدل من توجهيها للاستمارات والمشاريع الاقتصادية؛
- اعتماد الدولة على الاقتراض يؤدي الى زيادة حجم الدين الداخلي للدولة؛
- تؤدي هذه الوسيلة الى تعميق التفاوت في توزيع الدخل؛

[32] رمزي زاكي، انفجار العجز، مرجع سابق، 96.

- من بين الاثار التي تنجم عن هذه الوسيلة هي الاثار الانكماشية على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب رفع سعر فائدة وهو يؤدي الى خفض الميل الاستثماري إضافة الى ذلك ارتفاع كلفة راس المال وما تجدر اليه الإشارة انها يمكن ان لا تظهر هذه الاثار إذا تم استعمال هذه الطريقة بشكل جيد وفي الحدود المعقولة مع توفر الشروط المذكورة.

2.1.2. اثار الاقتراض الخارجي: عندما لا تتمكن الدولة من شد عجزها عن طريق الاقتراض داخلي فأنها تلجأ الى اقتراض الخارجي وذلك عن طريق الأسواق المالية او الإقليمية او مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة فعندما تلجأ الدولة الى اقتراض الخارجي لتمويل عجز الميزانية العامة فتظهر العديد من الاثار والتي لا يمكن ابرازها فيما يلي:

– عندما تقوم الحكومة باتفاق حصيلة القرض الخارجي لتمويل النفقات الاستهلاكية يؤدي ذلك الى زيادة الطلب الكلي؛

– التزايد الكبير في أعباء خدمة الديون الخارجية؛

– يؤدي الاقتراض الخارجي على اقتطاع جزء كبير من حصيلة صادرات؛

– يؤدي تراكم اعباء الديون العامة الخارجية الى السحب من احتياطات الدولية وهو ما يؤثر على حجمها وبالتالي التأثير على استقرار الأوضاع الاقتصادية في الدولة بشكل عام؛

– تؤثر القروض الخارجية على السياسة الاقتصادية الداخلية.

2.2. اثار اللجوء للتمويل بواسطة الزيادة: إضافة لأثار سالفة الذكر هناك أخرى تظهر جراء اعتماد الحكومة لزيادة معدلات الضرائب والمتمثلة فيما يلي:

- التأثير على القدرة الشرائية للأفراد خصوصا عندما تقوم الدولة برفع الضرائب على القيمة المضافة؛
- التأثير على حجم الاستمارات بحيث انه يمكن لهذه الأداة ان تكون سلاح ذو حدين وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية؛
- تؤدي المعدلات المرتفعة للضرائب الى تخفيض حجم العمالة في القطاعات التي تفرض عليها ضرائب بنسب مرتفعة؛
- تؤثر على مستوى الطلب الكلي؛
- يؤثر في رفع معدلات للضرائب الرأسمالية على الادخار.

وعموما يمكن القول ان تأثير معدلات الضرائب من اجل الميزانية وعلى حسب معدلات ضرائب وانواعها لذلك لا يمكن اعتبار الضرائب دائما.

3. مخاطر العجز الموازني:

وينتج عن هذه الاثار بعض المخاطر المتمثلة فيما يلي:

- وقوع الدولة في حالة التضخم عند زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها تتجه الى تغطية العجز باللجوء الى مؤسسة الإصدار النقدي فيرتفع حجم طلب الكلي مع بقاء العرض الثابت فترجع الأسعار ويحصل التضخم وتنخفض قيمة العملة.
- ان وجود العجز في ميزانية العامة يؤدي الى تقليل الاستثمار الخاص وزيادة الاستهلاك العام[33].
- ان العجز في الميزانية العامة قد يؤدي الى وجود خطر الإفلاس حيث انه لوجود العجز تلجأ الدولة الى الاقتراض لتغطية هذا العجز الامر الذي يترتب عليه وجود نفقات إضافية في ميزانية السنوت القامة لسداد أقساط القروض وفوائدها.

[33] هزرشي طارق، ولباز امين، مداخلة بعنوان، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الوضعي، جامعة الجلفة، يومي 23-24 فيفري 2011، ص13.

المبحث الثالث: آليات علاج عجز الميزانية العمومية

المطلب الأول: ترشيد الانفاق ودوره في علاج العجز

تتمتع كل دولة بحاجات ورغبات تسعى لإشباعها بشتى الوسائل المتاحة وهذه الحاجات تمتاز بتعدد وتجدد من فرد الاخر ولهذا يوجد هناك عدة تعاريف لترشيد إنفاق العام ودوره.

أولا: مفهوم الترشيد الانفاق العام

تعريف 1: هو التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، ويقصد بالفعالية توجيه المواد العامة الى استخدامات التي ينشأ عنها مزيد من المخرجات تتفق مع تفضيلات افراد المجتمع، فالفعالية تنصرف الى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع الى تحقيقها وترتيب هذه الأهداف وفق لأهميتها النسبية بما يتفق مع مرحلة التي يمر بها المجتمع[34].

تعريف 2: هو الذي عرف تطورا في اساليبه ووسائله نظرا لأهميته البالغة ورغبته في تحقيق الدولة لأهدافها وفق سياسة مالية متناسقة من خلال اهتمام لكامل بالميزانية العامة واعتبارها السبيل الى ذلك، فقد ارتبط تطور الأصناف الميزانية العامة تطور أساليب ترشيد الانفاق العام[35].

تعريف 3: هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق الى اعلى درجة ممكنة او القضاء على جميع أوجه الاسراف والتبذير او تعرضها للضياع[36]

ثانيا: إجراءات ترشيد الانفاق العام

يمكن تقسيم الإجراءات الى قسمين[37].

1. الإجراءات والوسائل القصيرة الاجل: تعتمد هذه الإجراءات وتنفذ بشكل فوري وعند توقع حصول عجز كبير في الميزانية العامة، تأخذ هذه الاجراءات اشكالا مختلفة منها:

---

[34] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص338.

[35] محمد عمر ابودوح، ترشيد الانفاق وعجز الميزانية العامة لدولة الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص106.

[36] محمد خير الحكام، المالية العامة (1)، من منشورات الجامعة، الافتراضية السورية، SUV، 2008.

[37] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص369.

– إيقاف تعبئة الوظائف الشاغرة؛

– تخفيض بنود المكافئات والمزايا المالية أخرى للموظفين؛

– إيقاف شراء السيارات والأجهزة والمعدات والاثاث؛

– إيقاف المشاريع الجديدة (عدم طرحها في منافسات)؛

– تخفيض نفقات بنود التشغيل والصيانة لأجهزة الحكومية؛

– تشكيل لجان في الوزارات والمصالح الحكومية لدراسة بنود الانفاق فيها وتحديد البنود التي يمكن تخفيضها واقتراح ما يلزم لترشيد الانفاق من سياسات وإجراءات في تلك الأجهزة.

2. الإجراءات والوسائل طويلة الاجل: يتم تنفيذ خلال عدة سنوات وتأخذ هذه الاجراءات عدة جوانب هي:

1.2. الجانب المالي: تشمل جميع أوجه الانفاق العام في الميزانية العامة، وتوضيح ذلك كما يلي:

- **الرواتب والأجور:** يعتبر بند الرواتب ولأجور من بنود التي تأخذ حصة كبيرة من اجمالي نفقات العامة. وهذا البند يرتكز على نقطتين أساسيتين هما:

– ان مواصلة للدولة بانتهاج سياسة الالتزام بتوظيف الخرجين وهو ما يعرف بالتوظيف الاجتماعي؛

– الغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة عن اللزوم؛

– القيام بإعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والايرادات والاقسام على حسب الحاجة فيها؛

– تخفيض عدد ورواتب العاملين في الأجهزة الحكومية؛

– الاستعانة بالات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من العاملين وتكون بديلة لهم وأكثر والكفاءة في العمل.

- **النفقات التشغيلية:** يتضمن هذا البند الإجراءات التالية:

– الاستغناء عن المبادئ المؤجرة لأجهزة الحكومية والبحث عن البدائل بتكاليف أقل؛

– القيام برفع المدة الزمنية لاستعمال الأجهزة والآلات والاثاث؛

– تخفيض او الغاء بعض الاعانات والمساعدات الداخلية والخارجية.

- **التشغيل والصيانة:** يتضمن هذا الأجر ما يلي:

– وضع شركات خاصة تتولى أعمال التشغيل والصيانة؛

– تشجيع الجهات الحكومية على القيام بمهام التشغيل والصيانة وتوفير الإمكانيات الازمة لها؛

- **المشاريع:** يتضمن هذا البند الإجراءات التالية؛

- إعطاء الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف؛
- تحويل تنفيذ بعض المشاريع، ذات الطابع الاقتصادي الى قطاع الخاص لتنفيذها وادارتها؛
- إجراءات دراسات دورية وشاملة لبرنامج والمشاريع الحكومية لإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات والتقييم لها، فيتم تخفيض الاعتمادات المالية كما قل نفعه منها وإلغائها عندما يصبح العائد لا يتناسب مع التكلفة او يصبح كفاءتها الإنتاجية منخفضة.

2.2. الجانب الإداري: ويشمل هذا الجانب كما يلي:

- تطوير وتنمية العاملين في الأجهزة الحكومية؛
- تطوير أجهزة العمل؛
- وضع أدلة إدارية للأجهزة الحكومية.

3.2. الجانب القانوني: يشمل هذا الجانب ما يلي:

- تطوير الأنظمة وتعليمات الميزانية العامة والحسابات الحكومية؛
- تطوير أنظمة وتعليمات الرقابة المالية واساليبها؛
- تطور أنظمة شؤون الموظفين بشكل خاص والشؤون الإدارية بشكل عام.

المطلب الثاني: الجباية ودورها في علاج العجز

يتم تمويل ميزانية الدول من خلال جمع الضرائب ومساهمات العمال والاستثمارات الحكومية والقروض، إلى جانب مداخيل أخرى أقل أهمية مثل الرسوم الإدارية والشركات العمومية. وهذه المداخيل تستخدم لتمويل قطاعات مثل الصحة والقضاء والتعليم، أو تطوير الخدمات الإدارية والبنية التحتية والأجهزة الأمنية[38].

أولا: ضرائب مباشرة:

يقول تقرير نشره موقع "ألوردن موندیال **(Elorden mundial)** "الإسباني، إن الضرائب ومساهمات العمال هي أهم المصادر لتأمين مداخيل الدول، بالإضافة إلى الضرائب المباشرة على دخل المواطنين والشركات بناء

[38] مقال من موقع: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/4/23، تم التصفح بتاريخ: 2024/01/13 على الساعة 20:40.

على مستوى الثروة لديهم، والهدف ليس فقط تجميع المال بل أيضا الحرص على توزيع ثروات البلاد على كامل الشعب.

وأهم الأمثلة على هذا النوع هو الضريبة على الدخل، التي تطبق على الأصول الشخصية، وضريبة الشركات التي تطبق على الأرباح التي تحققها كل شركة، أما المساهمات العمالية فهي تتغير بحسب الراتب، ويسهم فيها العمال وأرباب العمل، وتستخدم لتمويل رواتب التقاعد.

ثانيا: ضرائب غير مباشرة:

أما الضرائب غير المباشرة فهي ليست متفاوتة بحسب الدخل، وتطبق على كل المواطنين بشكل متساو عندما يستهلكون سلعة أو خدمة.

والنوع الأكثر شهرة في هذا السياق هو الضريبة على القيمة المضافة، التي تستخلص عند عملية الدفع من خلال إضافة نسبة إلى السعر، ولكن إذا كانت المشتريات سلعا أساسية مثل الخبز فإن تلك الضريبة تكون أقل بكثير مما هو عليه الحال مع الكماليات مثل العطور.

ويمكن أن تفرض الدول أيضا ضريبة خاصة غير مباشرة، من أجل زيادة مداخيلها أو دفع الناس للتقليل من الاستهلاك، مثل الضريبة المفروضة على الكحول والتبغ والمحروقات، وهنالك ضريبة أخرى غير مباشرة، وهي التعريفات الجمركية المفروضة على السلع التي تشترى وتباع بين الدول.

ثالثا: ضرائب أخرى:

هنالك أيضا وسيلة أخرى لتحصيل الأموال، وهي الضرائب التي توظفها مختلف الأجهزة الحكومية على المواطنين عند استغلال الفضاءات العامة مثل الطرقات والممرات الجانبية، وهذا يحدث على سبيل المثال عندما تفرض البلدية رسوما على ركن السيارات، ويدفع الشخص الذي يريد ركن سيارته في مكان معين مبلغا في مقابل تلك الخدمة، التي تم إنشاؤها بالاعتماد على المال العمومي، كما تفرض الإدارات رسوما على إصدار الوثائق الشخصية، والدخول للمتاحف، والدراسة في الجامعات

وهنالك أيضا ضريبة الاستغلال التي يتم تنظيمها وفق المبدأ نفسه، حيث تحصل عليها الدولة من خلال فرض رسوم على الشركات التي تستغل الأراضي العامة مثل الحقول والغابات، أو تمنحها ترخيصا للقيام بنشاط معين يسبب مثلا انبعاث غازات ملوثة للبيئة.

كما يحصل القطاع العام على دخل من بيع الملك العام، مثل الأراضي والمزارع، ومن جهة أخرى يمكن للدولة أن تمتلك شركات ذات صبغة حكومية لزيادة مداخيلها من خلال توفير خدمات بمقابل مادي، كما يحدث مثلا بالنسبة لقطاع العمومي.

المطلب الثالث: الإصدار النقدي والاقتراض ودوره في علاج العجز

عندما لا تكتفي الإيرادات العادية من التغطية النفقات العامة تلجأ الدولة الى الاقتراض من اجل تغطية نفقاتها المتزايدة، كما ان لديها وسيلة أخرى تلجأ اليها الدولة عند لا تكتفي الموارد العادية هي الإصدار النقدي الجديد ولا تلجأ لهذه الأداة الا عندما تكون مسطرة.

أولا: تمويل بواسطة الإصدار النقدي

1. مفهوم الإصدار النقدي:

تعريف 1: هو قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع اقتراض ثبات في سرعة دوران النقود[39].

تعريف 2: هو خلف كمية من نقود تستعمله الدولة في التمويل نفقاتها.

مبررات اللجوء اليه:

غالبا ما تكون عملية الإصدار النقدي الجديد امرا معتمدا كأحد الوسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها لتحقيق اهداف أهمها[40].

- تحقيق أثار توسعية على اقتصاد من اجل حثه على النمو وتحقيق التشغيل؛
- تلجأ اليه الدولة من اجل استهلاك قروض عامة؛
- تزويد إدارة العمليات المصرف المركزي والمصاريف تجارية وفروعها بكميات النقود الازمة؛

[39] محمد طاقة، وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار النشر توزيع، عمان، الأردن، 2007، ص161.

[40] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص150.

- يعتبر الإصدار النقدي الجديد أسلوب التمويل عجز الموارنة العامة العادية وذلك عن طريق خلف كمية النقود؛
- تتوقف الدولة عن عملية الإصدار النقدي بمجرد ارتفاع مستوى التشغيل التام؛

2. شروط السياسة الإصدار النقدي: قبل تطبيق سياسة الإصدار النقدي يجب توفر الشروط معينة وكالتالي[41]:

- يجب ان تكون الاستراتيجية التنموية للدولة تقوم على دعم جانب العرض خاصة في مجال المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية؛
- تكمن الإشكالية في هاته السياسة في أنه يجب ان تقوم بطبع الكتلة النقدية على دفعات متباعدة من حيث الفترة كما يجب ان تكون الكتلة النقدية التي تضعها مدروسة بعناية حتى لا تؤدي إلى بروز قوى تضخمية؛
- أن يكون الجهاز الإنتاجي مرنا كغاية الامتصاص هاته الزيادة.

ثانيا: التمويل بواسطة الاقتراض

يمثل أحد أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، يمكن تقسيمها بشكل عام الى مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية.

1. مصادر التمويل الداخلي: يمكن لدولة اتباع هذا النوع من التمويل باللجوء الى الأنواع الثلاثة من التمويل المحلي والمتمثلة فيما يلي[42]:

1.1. الاقتراض من البنك المركزي: ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثيرا انكماشي مباشر على الطلب الكلي لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، ومنها يقال بأن الانفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر التوسع على الطلب الكلي.

2.1. الاقتراض من البنوك التجارية: تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، وهذا عندما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة فلن يكون لهذا النوع

[41] محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كألية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسة، العدد 4، مارس 2018، ص 127.

[42] زينة عباد، حكيم شبوطي، سبل العلاج الميزانية العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر-، جامعة المدية، الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد والصفحة 116-31،2019/12/129، ص 119.

من التمويل أثار على طلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض أثار توسيعية شبيهة لأنفاق الممول من البنك المركزي اما إذا لم يكن للبنوك التجارية احتياطات زائدة فان الاقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

3.1. الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك: ويتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الافراد الى الدولة من اجل تغطية العجز، وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصاريف.

2. مصادر تمويل الخارجي: تلج أ الدولة لتغطية عجزها الموازني وفقا لهذا النمط الى عدة صور تتمثل أساسا في المنح والقروض التفضيلية والتجارية[43].

1.2. المنح: هي عبارة عن مجموع المساعدات النقدية والعينة (السلعية) المخصصة لتمويل مشاريع تنموية او لإتمام مشروعات البنى التحتية.

2.2. القروض التفضيلية: فهي عبارة عن فروض تمنح من قبل الدول والمؤسسات والهيئات الدولية شروط مسيرة أي سعر فائدة من السعر الفائدة السائد في السوق وبفترة سماح وسداد طويلة نسبيا ولهذا تعتبر القروض التفضيلية من اهم الأساليب المستخدمة في الدول لتمويل عجزها الموازني.

3.2. القروض التجارية: فمصدرها الأساسي هي البنوك التجارية الأجنبية بشروط السوق العادية.

[43] بن براهم ليلى، إجراءات والتدابير السياسة إكماليه في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة 200-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الرقم المجلد 11، العدد 1، والصفحة 259-272، 2020/10/09، ص263.

خلاصة

لقد تناولنا في هذا الفصل مختلف أدوات سياسة الميزانية ومكوناتها الرئيسية فقد تطرقنا إلى الجوانب النظرية للنفقات والإيرادات العامة والميزانية العمومية ومنها نستخلص ما يلي:

أن الميزانية العمومية هي خطة مالية التي تستخدمها الدولة للتنسيق بين إيراداتها ونفقاتها حيث تعد أهم أدوات النظام المالي التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي باعتبارها تعكس الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة كما أنها تعرف عجز ماليا في كل الحالات التي تكوون فيها النفقات العامة أكبر من النفقات العامة وفي ظل اختلاف الأسباب التي تؤدي على هذا العجز تكون الدولة مضطرة للبحث عن مصادر تمويل هذا العجز إلا أن ذاك لا يمنع من اعتبارها من أهم المسائل التي يولي لها صانع السياسات أهمية كبيرة لمعالجتها.

الفصل الثاني

تحليل واقع عجز الميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

تمهيد:

تشكل الميزانية العمومية للدولة أداة أساسية لتوجيه وتسيير السياسات الاقتصادية والمالية، وتُعد مؤشراً هاماً لقياس مدى صحة وسلامة الاقتصاد الوطني. وتكتسب دراسة تطورها وتحليل مكوناتها أهمية كبيرة في الجزائر، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة، والتي تميزت بتذبذب أسعار النفط، المصدر الرئيسي للإيرادات، وتراجع النمو الاقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل تطور الميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، مع التركيز على مكوناتها الرئيسية، وتقييم فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية، ودور الإصدار النقدي كآلية لتغطية هذا العجز.

المبحث الاول: تحليل تطور الميزانية العمومية في الجزائر خلال فترة (2000-2022)

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة تحولات كبيرة من حيث توجهاته وهيكلته وبدون ادني شك قد انعكست هذه التحولات أيضا على نمو الميزانية ومن خلال هذا المبحث سوف نلقي نظرة تطورات الميزانية العمومية للدولة خلال الفترة من (2000 إلى 2022) بالاعتماد على من سبقنا في هذا المجال والقوانين المالية للجمهورية الجزائرية.

المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر ما بين 2000-2022

تعتبر الإيرادات العامة بمختلف أقسامها الركيزة الأساسية لتمويل النفقات العامة في الجزائر ولقد عرفت إيرادات الميزانية العمومية للدولة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، والتي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على محصلات الصادرات البترولية، والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (01): تطور إيرادات الميزانية العمومية في الجزائر حلال سنوات (2000-2022)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	الإيرادات				إجمالي الإيرادات
	الجبائية		العادية		
السنوات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2000	1 213.2	76.9	364.6	23.1	1 577.8
2001	1 001.4	54.2	844.5	45.8	1 845.9
2002	1 007.9	62.9	595.1	37.1	1 603.0
2003	1 350.0	68.4	624.3	31.6	1 974.3
2004	1 570.7	70.7	652.5	29.3	2 223.2
2005	2 352.7	76.5	724.1	23.5	3 076.8
2006	2 799.0	76.9	840.5	23.1	3 639.5
2007	2 796.8	76.0	883.1	24.0	3 679.9
2008	4 088.6	78.8	1 101.8	21.2	5 190.4
2009	8 412.7	86.9	1 263.3	13.1	9 676.0
2010	2 905.0	66.1	1 487.8	33.9	4 392.8
2011	3 979.7	68.7	1 810.4	31.3	5 790.1
2012	4 184.3	66.0	2 155.0	34.0	6 339.3
2013	3 678.1	61.7	2 279.4	38.3	5 957.5
2014	3 388.4	59.0	2 349.9	41.0	5 738.3
2015	2 373.5	46.5	2 729.6	53.5	5 103.1
2016	1 781.1	35.3	3 261.1	64.7	5 042.2

5 997.1	64.5	3 870.1	35.5	2 127.0	2017
6 714.2	58.7	3 938.0	41.3	2 776.2	2018
6 507.9	58.3	3 793.4	41.7	2 714.5	2019
6 289.7	65.0	4 089.4	35.0	2 200.3	2020
5 328.2	64.0	3 409.0	36.0	1 919.2	2021
5 683.2	63.0	3 579.3	37.0	2 103.9	2022

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية: دراسة تقييميه للميزانية العامة في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009-2019 من إعداد شواو رضا وزروق عبد الرحمان والجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية سنوات 2017-2018-2019-2021-2022 على التوالي

الشكل رقم (02): تطور إيرادات الميزانية العمومية في الجزائر خلال سنوات (2000-2022)

الوحدة: مليار دينار جزائري

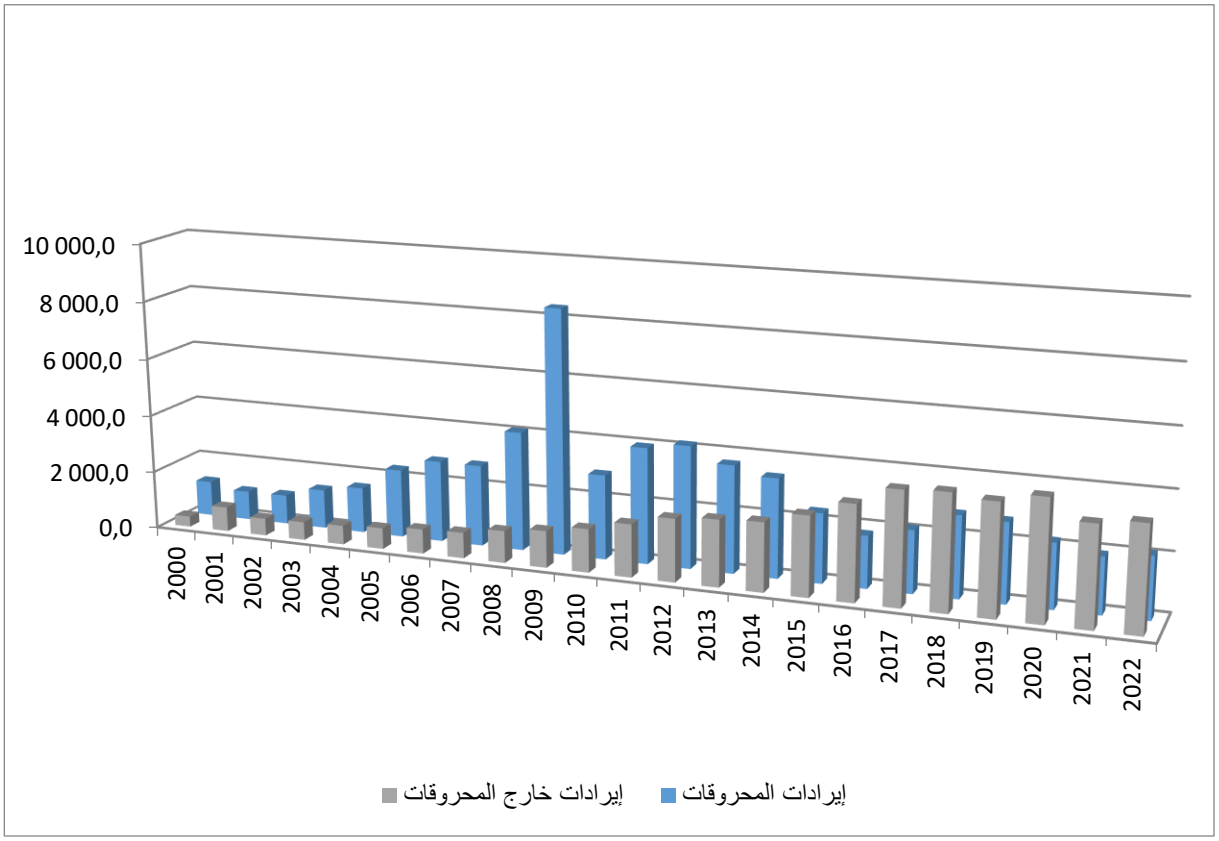

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات جدول رقم (01-02)

وبالاعتماد على الجدول اعلاه يمكننا تقسيم الايرادات العامة للميزانية الي قسمين هما:

أولا: مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة:

من خلال ما سبق نلاحظ أن الإيرادات العادية ترتفع من سنة إلى أخرى بوتيرة متقاربة ومتوازنة، وهذا يدل على عدم تأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

حيث انتقلت من 364.6 مليار دج بنسبة 23.1% من الإيرادات العامة سنة 2000 إلى 4089.4 مليار دج بنسبة 65% سنة 2020 وهي أعلى نسبة لها في الفترة محل البحث ونلاحظ من خلال هذه النسب أن نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة الإجمالية للجزائر غير مستقرة، كما نلاحظ أن هناك تحسن مستمر في الإيرادات خارج المحروقات وهذا بفضل برنامج التصحيح المطبق من طرف السلطات، والتي من بينها تعديل سعر الصرف تحرير التجارة الخارجية وتنفيذ التدابير الرامية إلى تقوية النظام الضريبي.

ثانيا :مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الميزانية العامة باعتبارها المورد الرئيسي لذا، وبالتالي فإن أي تغيرات تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية سيكون لها تأثير على الميزانية العمومية للدولة (إيرادات جبائية)، خاصة وأن هذه الأسعار تتميز بعدم الاستقرار لتأثرها بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، من خلال الجداول رقم (1) والشكل رقم (1) نلاحظ أن الجباية البترولية قد كانت تشكل الجانب الأكبر من مداخيل الميزانية العمومية من سنة 2000 إلى سنة 2014 حيث تراوحت بين 60% و70% إلا في بعض السنوات مثل سنة 2001 أين انخفضت إلى 54.2% بمبلغ 1001.4 مليار دج من إجمالي 1845.9 مليار دج وسنة 2009 أين عرفت أعلى نسبة لها حيث بلغت 86.9% بمبلغ 8412.7 مليار دج من إجمالي الإيرادات والمقدرة بـ 9676 مليار دج وجل هذا يعود التغير الحاصل في أسعار البترول حيث وصل سنة 2016 الى 45 دولار اما في سنة 2019 فقد بلغ 48.46 دولار.[44]

[44] دراسة تقييميه للميزانية العمومية في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009-2019 من إعداد شواو رضا وزروق عبد الرحمان ص 35.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة

الجدول رقم (02): تطور نفقات الميزانية العمومية في الجزائر حلال سنوات (2000-2022)[45]

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	النفقات				إجمالي النفقات
	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		
السنوات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2000	856.2	72.7	321.9	27.3	1 178.1
2001	798.6	60.5	522.4	39.5	1 321.0
2002	975.6	62.9	575.0	37.1	1 550.6
2003	1 122.8	66.4	567.4	33.6	1 690.2
2004	1 251.1	66.1	640.7	33.9	1 891.8
2005	1 245.1	60.7	806.9	39.3	2 052.0
2006	1 437.9	58.6	1 015.1	41.4	2 453.0
2007	1 673.9	53.8	1 434.6	46.2	3 108.5
2008	2 217.7	53.3	1 946.3	46.7	4 164.0
2009	2 300.0	53.8	1 973.3	46.2	4 273.3
2010	2 659.0	59.5	1 807.9	40.5	4 466.9
2011	3 879.2	66.3	1 974.4	33.7	5 853.6
2012	4 782.6	67.8	2 275.5	32.2	7 058.1
2013	4 131.5	68.6	1 892.6	31.4	6 024.1
2014	4 494.3	64.2	2 501.4	35.8	6 995.7
2015	4 617.0	60.3	3 039.3	39.7	7 656.3
2016	4 591.4	62.2	2 792.2	37.8	7 383.6
2017	4 677.2	64.2	2 605.4	35.8	7 282.6
2018	4 584.5	53.1	4 043.3	46.9	8 627.8
2019	4 954.5	57.9	3 602.7	42.1	8 557.2
2020	4 893.4	62.6	2 929.7	37.4	7 823.1
2021	5 314.5	65.5	2 798.5	34.5	8 113.0
2022	6 311.5	64.0	3 546.9	36.0	9 858.4

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على المصادر التالية: دراسة تقييميه للميزانية العمومية في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009-2019 من إعداد شواو رضا وزروق عبد الرحمان والجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية سنوات 2017-2018-2019-2021-2022 على التوالي.

[45] سنوات 2000-2017 من مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 7 العدد 12، ص 367-368.

الشكل رقم (03): تطور نفقات الميزانية العمومية في الجزائر حلال سنوات (2000-2022)

الوحدة: مليار دينار جزائري

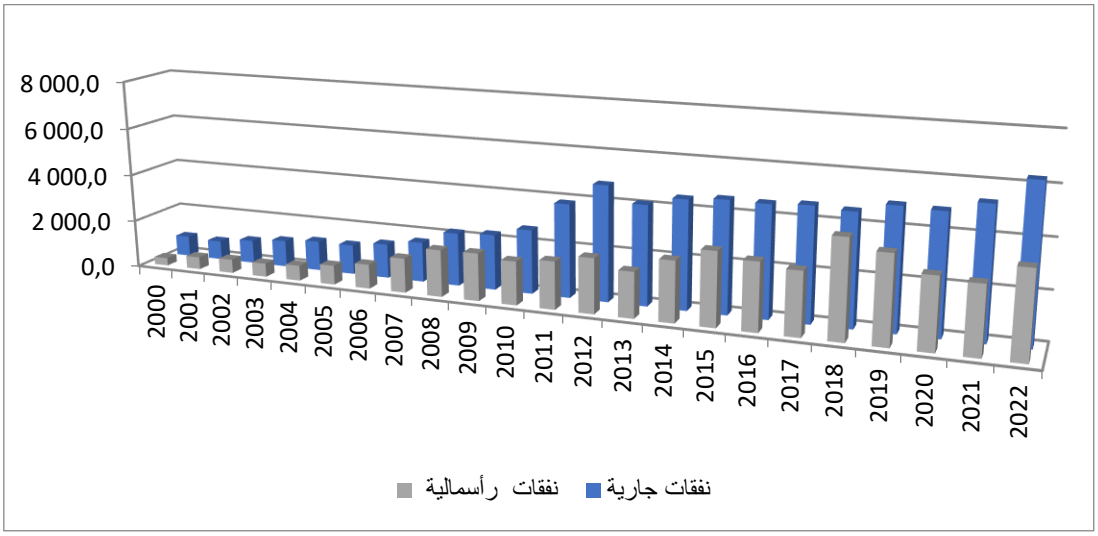

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-02)

دراسة تقييميه للميزانية العمومية في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009-2019 من إعداد شواو رضا وزروق عبد الرحمان والجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية سنوات 2017-2018-2019-2021-2022 على التوالي.

بالنظر إلى الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) نلاحظ أن النفقات العامة بقيمتها المطلقة في تزايد مستمر، غير أن هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى، فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض، وهذا راجع إلى السياسات المنتهجة من طرف الدولة والظروف الاقتصادية المحيطة بها، ففي سنة 2000 قدر إجمالي النفقات العامة ب 1178.1 مليار دينار وأخذ هذا المبلغ بالتزايد من سنة إلى سنة إلى أن تجاوز سنة 2005 حاجز 2052 مليار دينار وبعدها بسنتين تجاوز حاجز 3108.5 مليار دينار سنة 2007 أما في السنة الموالية 2008 فقد قفز مباشرة إلى حاجز 4164 مليار دينار بعدها ونتيجة لاستقرار أسعار البترول استقرت النفقات العامة نسبيا عن التزايد المستمر مدة 3 سنوات وعلى اثر ثورات الربيع العربي سنة 2011 أخذت أسعار البترول بالارتفاع مما أدى إلى رفع مستويات الإنفاق العام في الجزائر حيث بلغت النفقات العامة سنة 2011- 5853.6 مليار دينار ووصل إجمالي النفقات إلى 7058.1 مليار دينار سنة 2012 نتيجة رفع نفقات المستخدمين بنسبة 7.32 % والتحويلات الجارية بنسبة 4.11% وارتفاع معاشات المجاهدين بنسبة 2.17% وارتفاع نفقات قطاع السكن من 271.4 مليار سنة 2011 الى 611.1 مليار سنة 2012[46] لتشهد بعض التراجع سنتي 2013

[46] دراسة تقييميه للميزانية العمومية في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009-2019 من إعداد شواو رضا وزروق عبد الرحمان ص 29.

و2014 إلى حدود 6024.41 و6995.7 على التوالي ولنفس الأسباب السالفة الذكر من نتائج ثورات الربيع العربي وتأثيرها على أسعار النفط العالمية إما بالارتفاع أو بالانخفاض أو بالاستقرار النسبي مثلما حدث سنوات 2015 و2016 على التوالي بين 7656.3 و7282.6 مليار دينار جزائري في حين نلاحظ عودة الارتفاع سنتي 2018 و2019 وقد بلغت النفقات العامة أقصاها سنة 2022 عند قيمة قدرها 9858.4 أما عندما ننظر إلى النفقات العامة من ناحية تقسيمها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، فإننا نلاحظ أن:

أولا: تطور نفقات التسيير

نلاحظ أن نفقات التسيير قد استحوذت على أكبر نسبة حيث بلغ متوسط نسبته تراوحت بين % 60.5 و66.4% كما بلغت قبل ذلك نسبة أقصاها نسبة 72.7 % سنة 2000 كما نلاحظ انخفاضا كبيرا نوعا ما حتى تراوحت النسبة ما بين53.3% و59.5% سنوات 2006-2010 وبعدها تعود الارتفاع لتستقر في منتصف 60% سنوات 2011-2022 مع انخفاض ملحوظ بنحو 60.3% سنة 2015 و53.1% سنة 2018 بالإضافة إلى سنة 2019 أين بلغت النسبة 57.9%.

ثانيا: تطور نفقات التجهيز

أما فيما يخص نفقات التجهيز فإننا نلاحظ ارتفاع شبه مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2018 بمبلغ 4043.3 مليار دينار لتعود إلى الانخفاض التدريجي سنتي 2019-2020 ب 3602.7 و2929.7 على التوالي لتعاود الصعود مرة أخري حتى تصل إلى 3546.9 مليار دينار سنة 2022.

ومن خلال الأرقام والمعطيات التي سبقت معنا يتبين أن هناك اختلال هيكلي بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز فقد بلغ ما نسبته 38.2% مقابل 61.8%

الشكل رقم (04): متوسط نسبة نفقات التجهيز الى نفقات التسيير

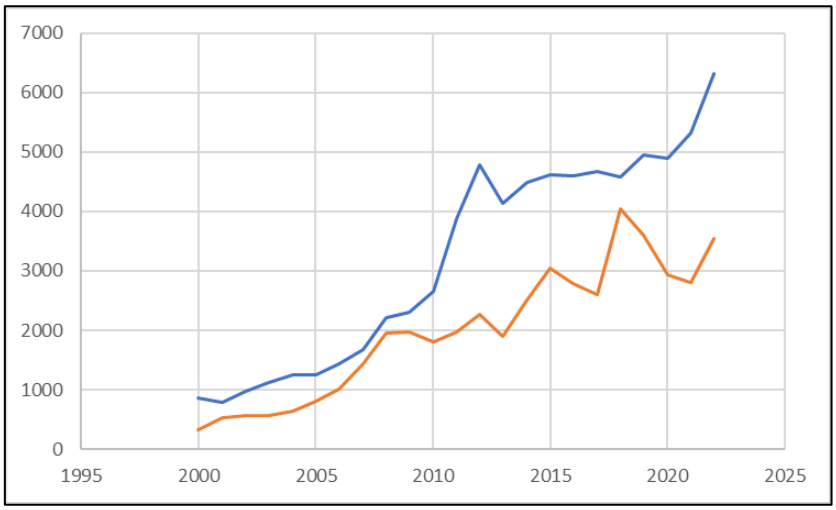

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-02)

المطلب الثالث :تحليل تطور رصيد الميزانية العمومية

تلعب الإيرادات العامة (جبائية وغير جبائية) والنفقات العامة (التجهيز والتسيير) دورا هاما في الكشف عن الحالة الاقتصادية والسياسية للدولة.

ونظرا للتطورات التي شهدتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر، باعتبار هذه الأخيرة يصعب التحكم في حجمها من جهة، ومن جهة أخرى ارتباط الإيرادات العامة للجزائر بإيرادات الجباية البترولية من جهة أخرى فإنها أدت إلى عجز في الميزانية العامة، وهو ما يتجلى في المعطيات الإحصائية التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): تطور رصيد الميزانية العمومية في الجزائر خلال سنوات (2000-2022)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان / السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	رصيدا الميزانية
2000	1 577.8	1 178.1	399.7
2001	1 845.9	1 321.0	524.9
2002	1 603.0	1 550.6	52.4
2003	1 974.3	1 690.2	284.1
2004	2 223.2	1 891.8	331.4
2005	3 076.8	2 052.0	1 024.8
2006	3 639.5	2 453.0	1 186.5
2007	3 679.9	3 108.5	571.4
2008	5 190.4	4 164.0	1 026.4
2009	9 676.0	4 273.3	5 402.7
2010	4 392.8	4 466.9	-74.1
2011	5 790.1	5 853.6	-63.5
2012	6 339.3	7 058.1	-718.8
2013	5 957.5	6 024.1	-66.6
2014	5 738.3	6 995.7	-1 257.4
2015	5 103.1	7 656.3	-2 553.2
2016	5 042.2	7 383.6	-2 341.4
2017	5 997.1	7 282.6	-1 285.5
2018	6 714.2	8 627.8	-1 913.6
2019	6 507.9	8 557.2	-2 049.3

2020	6 289.7	7 823.1	-1 533.4
2021	5 328.2	8 113.0	-2 784.8
2022	5 683.2	9 858.4	-4 175.2

المصدر: آلية الإصدار النقدي الجديد من خلال قانون رقم 17-10 لتمويل عجز الميزانية وانعكاساته عمى الاقتصاد الجزائري حمزة طايبي، ص 18

الشكل رقم (05): تطور رصيد الميزانية العمومية في الجزائر حلال سنوات (2000-2022)

الوحدة: مليار دينار جزائري

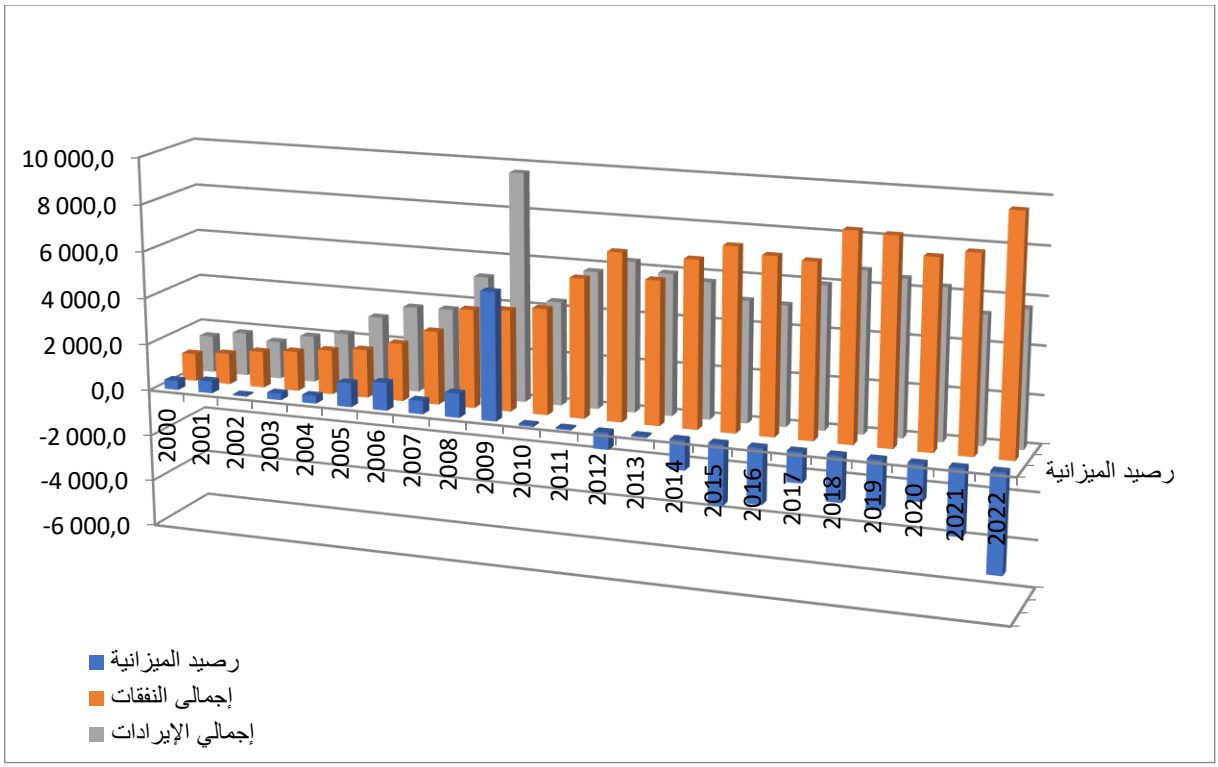

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-02)

من خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) نلاحظ أن رصيد الميزانية قد سجل فائضا قدر بـ 339.7 مليار دج سنة 2000 وارتفع إلى 524.9 مليار دج سنة 2001 إلى أن وصل إلى 1024.8 مليار سنة 2005 و1186.5 مليار سنة 2006 وانخفض في العام الموالي إلى 571.4 مليار سنة 2007 بينما عاود الارتفاع حتى يبلغ 5402.7 مليار دج وهو أعلى ارتفاع له طوال السنوات محل الدراسة وعلى الرغم من تحسن اسعار النفط الا ان الملاحظ هو استمرار حالة العجز وبشكل متزايد خلال كل السنوات التالية حيث ترجع اسباب هذا العجز الى:

1) زيادة النفقات : إن زيادة النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة نمو النفقات العامة ، ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة معدل الإنفاق ما يلي:

- زيادة أعباء الديون،
- الإنفاق العسكري،
- اتساع نمو العمالة الحكومية،
- الأزمات الاقتصادية،
- التوسع في النفقات غير الضرورية (كشراء الأثاث الفاخر للأجهزة الحكومية)،
- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك؛
- سياسة التمويل بالعجز والتضخم.[47]

2) **قلة الإيرادات** : قد يحصل ذلك نتيجة حالة غير متوقعة ، ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الإيرادات ما يلي:

– انخفاض حصيلة الضريبة وخصوصا في حالات الركود الاقتصادي؛

– عدم كفاءة وفعالية الجهات المسئولة عن جمع وتحصيل المال العام؛

– انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطيلها؛

– الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة تحدث نزعة عند الكثير من المسئولين للتهرب من دفع الضريبة.

[47] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العمومية للدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014 – 2013 ، ص123 – 122 .

المبحث الثاني: فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2022).

إن ضعف إيرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية بسبب تقلبات أسعار النفط وتطبيق الجزائر لبرنامج استثمارات عمومية ضخمة تحتج إلى أموال كبيرة أدى بالجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 ومن الملاحظ ان مشاريع قوانين المالية لكل سنة تحتوي عجوا في الميزانية العامة للدولة ويسري هذا العجز بواسطة صندوق ضبط الإيرادات، سنحاول في هذا الجزء أن نتطرق إلى مصادر تمويله والادوار التي أنشئ من أجلها.

المطلب الأول: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات ودوافع انشائه.

لقد قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الارادات للحد من آثار تذبذبات أسعار النفط والذي حددت مهمته في امتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

أولا: تعريف صندوق ضبط الإيرادات:

يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان" صندوق ضبط الإيرادات، يقيد في هذا الحساب".[48]

مما سبق نستنتج ان صندوق ضبط الإيرادات هو إحدى حسابات الخزينة، توضح كافة فوائض الجباية البترولية والتي تفوق توقعات وتقديرات قانون المالية، والذي تم إنشائه نتيجة البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر بداية 2000 إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثانيا: وظائف صندوق ضبط الإيرادات: وتتمثل فيما يلي:[49]

- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات قانون المالية.
- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عنه انخفاض إيرادات الجباية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.
- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها يتم ذلك عن طريق تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية التي حان وقت سدادها، وكذا التسديد المسبق للمديونية العمومية.

---

[48] فاطمة فوقه، نبيل بوفليح، انعكاسات الأزمة النفطية على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف (الجزائر)،2017، ص 148.

[49] حرواش زينب إيمان، شليخي الطاهر، دراسة تحليلية لدور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 07 العدد04، ص 641-659.

ثالثا: دوافع إنشائه:

هناك العديد من الدوافع التي دفعت بالجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ويمكن تقسيم هذه المبررات أو الدوافع إلى مبررات داخلية وأخرى خارجية.

أ- **المبررات الداخلية:** يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية جد خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات، مما يجعله عرضة لأزمات متتالية في ترجع عائدات هذا القطاع. ويمكن إظهار تأثيره من خلا ثلاث مستويات.[50]

- **تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر قطاع المحروقات الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري، حيث يشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي.
- **تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات:** تشكل صادرات قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالجزائر، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد مكونات ميزان المدفوعات، فإن توازن هذا الأخير مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- **تأثير قطاع المحروقات على الميزانية العامة للدولة:** تعتبر الجباية البترولية المورد الأساسي لإيرادات الدولة، مما يعني أن الميزانية العامة للدولة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعر النفط، مما جعل أداء المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.[51]

ب- **المبررات الخارجية:**

- **تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية:** تتميز أسعار النفط بالتذبذب وعدم الاستقرار نظرا لارتباطها وتأثرها بمجوعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية.[52] وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.
- **زواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين معظم الدول النفطية:** هناك العديد من الدول التي سبقت الجزائر في مجال انشاء صناديق الثروة السيادية على غرار الكويت، الامارات، الدول العربية، النرويج.

---

[50] عبد الصمد السعودي، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد بوضياف_ المسيلة (الجزائر)، ديسمبر 2019، ص 77.

[51] برودي نعيمة، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06 العدد02، ديسمبر 2020، ص 462-488.

[52] ذهبية لطرش، شاف كتاف، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة (2000-2017)، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 05، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01(الجزائر)، جوان 2018، ص 29

وقد تم إصدار عدة تعديلات أدخلت على صندوق ضبط الموارد فقد شهد الصندوق عدة تعديلات في مكوناته وكيفيات تسييره وهي تتمثل فيما يلي:[53]

- المرسوم التنفيذي رقم 02-67 الصادر بتاريخ 06 فبراير 2002 والذي حدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 103-302.
- قرار رقم 122 الصادر في 16 جوان 2002 عن وزارة المالية والذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسوبة من حساب التخصيص الخاص 103-302.

-التعليمة رقم 15 صادرة في 18 جوان 2002 التي تحدد شروط التطبيق المحاسبي.

-قانون المالية 2004 الذي شغل تعديلا متعلق بمصدر تمويل الصندوق.

- قانون المالية التكميلية لسنة 2006 تم تعديل الهدف الرئيس للصندوق حيث أصبح تمويل عجز الخزينة العمومية دون ان يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج.

المطلب الثاني: تحليل دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة بالجزائر خلال الفترة (2000-2022)

أولا: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2022).

عرف صندوق ضبط الموارد الجزائري تطورات عديدة منذ نشأته سنة 2000 سواء من حيث موارده ومن حيث استخداماته كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-02): تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2022)

	الموارد				الاستخدامات				
السنوات	رصيد 31/12	فائض الجباية البترولية	تنسيقات بنك الجزائر	المجموع	سداد الدين العمومي	تمويل عجز الخزينة	سداد بنك الجزائر	المجموع	الرصيد النهائي
2000	-	453.24	-	453.24	221.10	-	-	221.10	232.14
2001	232.14	123.86	-	356.00	184.47	-	-	184.47	171.53
2002	171.53	26.50	-	198.03	170.06	-	-	1700.06	27.97
2003	27.53	448.91	-	476.44	156.00	-	-	156.00	320.44
2004	320.89	623.50	-	944.39	222.70	-	-	222.70	721.69
2005	712.69	1368.84	-	2081.53	24.84	-	-	24.84	2056.69
2006	1842.69	1798.00	-	3640.69	618.11	91.53	-	709.64	2931.05
2007	2931.05	1783.84	-	4669.89	314.46	531.95	607.96	1454.37	3215.52
2008	3215.53	2288.16	-	8719.92	456.44	758.18	0	1223.62	7495.60
2009	4280.07	400.68	-	4680.75	0.00	364.28	0	364.28	4316.47
2010	4316.47	1318.31	-	5634.78	0.00	791.94	0	791.94	4842.84
2011	4842.84	2300.32	-	7143.16	0.00	1761.46	0	1761.46	5381.70

[53] برودي نعيمة، مرجع سابق، ص 479.

5633.43	2283.26	0	2283.26	0.00	7916.69	-	2534.99	5381.70	**2012**
5563.51	2132.47	0	2132.47	0	7669.43	-	2036.00	5633.43	**2013**
4408.15	2965.67	0	2965.67	0	7373.84	-	1810.32	5563.51	**2014**
2073.84	2886.50	0	2886.90	0	4960.35	-	552.192	4408.15	**2015**
784.54	1387.93	0	1387.93	0	2172.396	-	98.550	2073.846	**2016**
0	784.45	0	784.45	0	784.458	-	0	784.458	**2017**
305.500	131.91	0	131.91	0	437.412	-	437.41	0	**2018**
305.500	0	0	0	0	305.500	-	0	305.500	**2019**
0	832.35	0	832.35	0	832.35	-	526.85	305.500	**2020**
682.10		0	0	0	682.10	-	682.10	0	**2021**
-	-	-	-	-	-	-	-	-	**2022**

المصدر: المديرية العامة للخزينة المادة 25 من قانون المالية التكميلي 2006

الشكل رقم (06): تطور صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2022)

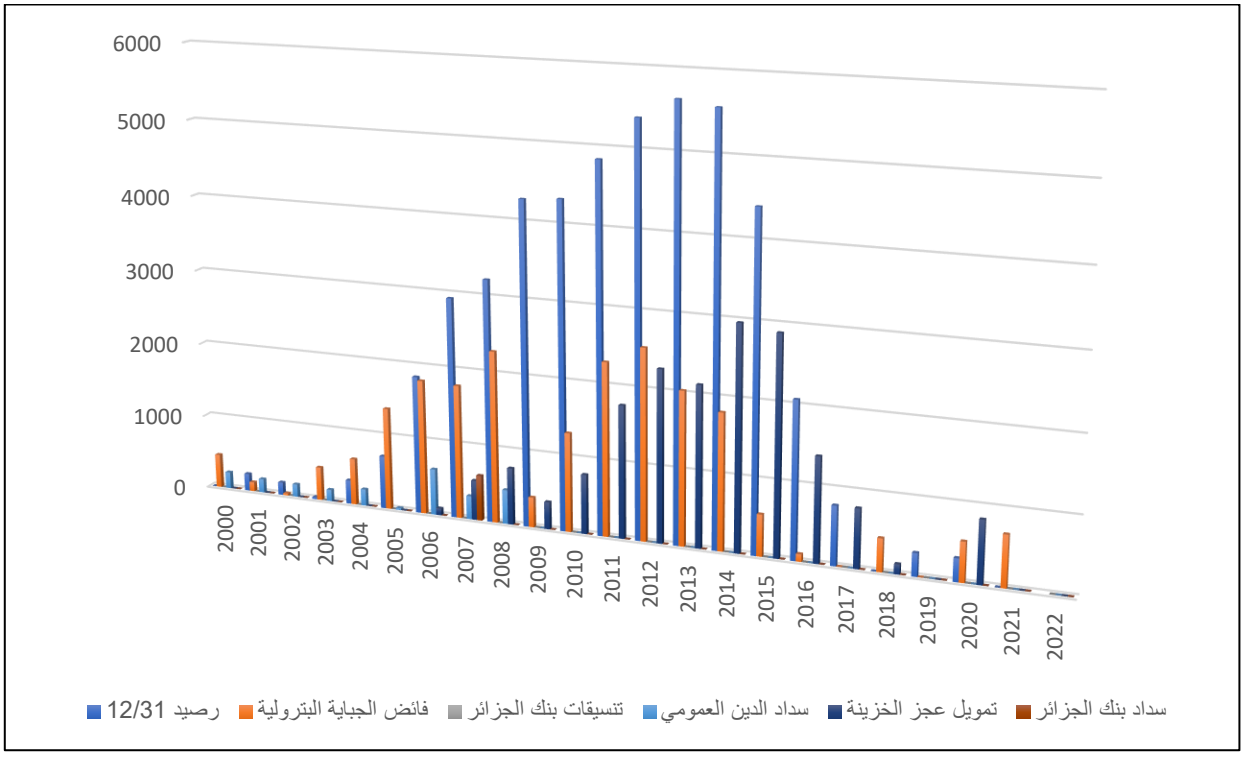

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال معطيات الجدول: أن صندوق ضبط الموارد يستمد موارده من الفارق بين الجباية البترولية المقدرة في الميزانية بالاستثناء للسعر المرجعي لبرميل النفط وبين الجباية المحصلة، حيث شهدت الفترة من 2000 إلى 2005 ان الدولة لم تلجا خلال خمس سنوات الأولى منذ تاريخ إنشائه إلى الاقتطاع من رصيده لتمول عجز ميزانيتها العامة، وهذا راجع إلى رغبة الدولة في استعمال موارد هذا الصندوق فقط في حالة انهيار أسعار البترول

ونزولها تحت السعر المرجعي 19 دولار، حيث أنه خلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر في تمويل عجزها على مصادر تمويل داخلية أخرى.

- أما الفترة من 2006-2009 بدأت بالاقتطاع من رصيد الصندوق ابتداء من 2006 لتمويل عجزها حيث اقتطعت مبلغ 91.53 مليار من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الميزانية العامة، وهذا بعد إدخال تعديلات عليه بموجب قانون المالية لسنة 2006 كما بلغ المبلغ المقتطع من رصيد هذا الصندوق 364.28 مليار لتغطية عجزها في سنة 2009 ولجات هذه الحكومة على أثر ارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي قلل مخاوفها من حدوث انهيار في أسعار النفط على مدى المتوسط الامر الذي شجعها على استعمال موارد هذا الصندوق لتمويل جزء من عجزها الميزاني عن ارتفاع الإنفاق الحكومي.

- أما من سنة 2010-2013 بينما كانت تقدر ب 232.14 مليار سنة 2000، وقد تراوحت المبالغ المقتطعة من رصيد صندوق لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة من 531.96 مليار دج سنة 2007 لتصل إلى 2132.47 مليار دج وهو ما يوضح اعتماد تزايد الدولة على وارد هذا الصندوق كلما زاد عجز ميزانيتها العامة.

- من 2014 إلى 2016 نلاحظ انه خلال السنوات انخفضت موارد الصندوق بصفة تدريجية وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار النفط في الأسواق الطاقة العالمية منذ منتصف سنة 2014 حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 46 دولار مع مطلع سنة 2016 ومن هنا تم الاعتماد كليا على موارد الصندوق لتمويل عجز الميزانية العامة، عن طريق الاقتطاع من رصيد المبالغ الآتية: 2965.67 و 2886.50 مليار دج بـ 1387.93 مليار دج لتمويل عجز الميزانية في سنوات 2014 و 2015 و 2016 على التوالي ولقد بلغت نسبة مساهمة هذا الصندوق في تغطية عجزها 97% سنة 2014.

- من 2015-2018 تميزت هذه الفترة بتراجع عجز الميزانية العامة، حيث تراجع بـ 4960.35 سنة 2015 إلى 2172.39 سنة 2016 نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي وذلك لتجميد مشاريع كبرى وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، وبالمقابل تراجعت الجباية البترولية بشكل كبير من 552.19 مليار دج سنة 2015 إلى 98.550 مليار دج سنة 2016، وذلك لتقارب أسعار البترول في الأسواق العالمية مع السعر المرجعي المحدد في قانون المالية، وتم استخدام موارد الصندوق حيث أصبح رصيده 0دج سنة 2018.

- أما من 2019 إلى 2022 استمر رصيد الصندوق في الانخفاض على أن وصل رصيده 0دج سنة 2021.

وتأسيسا على ما سبق نلاحظ ان الحكومة الجزائرية لم تعتمد على موارد صندوق ضبط الإيرادات على تمويل عجز ميزانيتها العامة خلال الفترة من 2000-2005 وإنما وجه مهامه لتغطية المديونية العمومية، وهو ما يعكس الرغبة في الحفاظ على موارد هذا الصندوق واستعمالها فقط في الحالات التي يحث فيها انهيار في أسعار النفط تحت السعر المرجعي.

المبحث الثالث: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية في الجزائر

لقد لأدركت الجزائر على غرار مختلف الدول التي تثبت اقتصاد السوق أهمية اعتماد سياسة النقدية تستند إلى قوى السوق وبناء نظام مصرفي ومالي سليم لضمان استقرار الأسعار وتحقيق الاستقرار المالي ومن هذا المنطق حرصت الجزائر على اصدار قانون النقد والقرض 10/90 باعتباره إصلاحا شاملا لإطار سياسة نقدية وفي نفس الوقت يحكم وينظم عملية الإصدار النقدي ويحدد طبيعة العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية من أجل ذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مضمون النقد والقرض 10/90، وكذا الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية في الجزائر قبل ووفق تعديل قانون النقد والقرض 10/17.

المطلب الأول: التعديلات والترتيبات الصادرة عن قانون النقد والقرض.

1. مضمون الإصلاحات في إطار قانون النقد والقرض 10/90

رغبة من السلطات تجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة تحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 10/90 حيث مثلا منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ولا تجعل تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل الاستقلالية الواسعة والبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعواما اقتصادية مستقلة.

كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتنمية البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على15 سنة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات. يهدف قانون النقد والقرض 10/90 إلى تحقيق ما يلي:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المواد 59،58،04 من القانون)
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصاريف وطنية خاصة أو أجنبية

- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي بورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك

2. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001:

يعتبر الأمر الرئاسي (01-01) المؤرخ في 2001/02/27، وأول تعديل لقانون النقد والقرض 10/90، حيث اقتصر هذا التعديل على الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال:

- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب ومحافظ مجلس الإدارة ومراقبان
- عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو أي مهنة مهما كانت أثناء ممارسة وظائفهم ما عدى تمثيل الدولة
- بموجب الأمر (01-01) تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين: مجلس الإدارة (مجلس إدارة بنك الجزائر) الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي. مجلس النقد والقرض هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر إلا ان هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأتي لتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر.

3-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003

أصدرت السلطات الامر (03-11) المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424هـ الموافق لـ 2003/03/26 يتعلق بالنقد والقرض، حيث لاحظت الضعف الذي لا يزال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الامر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة معينان من طرف رئيس الجمهورية وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي، أدى هذا التعديل إلى:

- تمكن بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المحال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات التالية
- تهيئة الظروف من اجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منح الائتمان للبنوك وتعزيز وتوضيح سير مركزية إدارة المخاطر.

4. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004

القانون رقم (04-01) الصـــادر بتاريخ 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى برأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر فقانون النقد والقرض 10/90 حدد الحد الأدنى لرأس مال البنك بـ 500 مليون دج بـــ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الأدنى لرأس مال البنوك سنة 2004 ب 2.5 مليار دج بـــ 500 مليون دج للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في الجهاز المصرفي.

لإن تدعيم البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا أنه يجب المبالغة في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوض تفعيله ومثال على ذلك التعليمة التي أصـدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضـرورة إيداع المؤسـسـات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصـة، وهو ما أثار تساؤلا عديدة حتى من طرف الهيئات النقدية المتخصـصـة العالمية على غرار الصـندوق النقد الدولي، إذ لا يمكن تحميل البنوك الخاصـة وحدها نقائص ومشـاكل الجهاز المصـرفي الوطني.

5. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2008

قانون 2008/01/08 يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص على ما يلي:

- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد
- ويتعلق بترتيبات الوقاية من إصـدار الشـيكات بدون رصـيد ومكافحتها والتي يشـارك فيها كل من البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية لبريد الجزائر
- قانون (04/08) في 2008/08/21 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر

6. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2009

- الامر رقم 10/09 المؤرخ في 2009/02/17 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين الغير مقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد
- الأمر رقم 03/09 الصادر في 2009/05/26 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

7. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2010

جاء هذا الإصـــــلاح عن طريق الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 2010/08/26 حيث جاء بأهم النقاط التالية:

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات
- أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية مما يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية في سبيل تحقيق أفضل رقابة لمخاطر المصرفية
- مساهمة السياسة النقدية في استقرار المالي الخارجي من خلال تسيير المرن لسعر الصرف

8. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2011

قصـــد تطوير الإطار التنظيمي للاســـتقرار المالي، والتأقلم مع المعايير الجديدة لمعاهدة بازل الدولية. تم اصـــــدار نظام يتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 من أجل إرســاء تطبيق أحســن لتســير الســيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك وتحســين نوعية التقارير الاحترازية، كما أصدر المجلس نظاما ثانيا، يتضمنه تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه.

9. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017:

وفقا لمادة 46 من الأمر رقم 03-111 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 أوت لسنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض والتي تنص على أنه «يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة المكشوفات بالحسابات الجارية لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240، يوما متتاليا أو غير مثال أثناء سنة تقويمية، وذلك على أساس تعاقدي، وفي حدود حد أقصى يعادل عشرة في المائة 10% ن الإيرادات العادية للدولة، المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة...»

فمثلا لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية افتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار العام 2017 بناء على حجم اجمالي الإيرادات للعام 2016 والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية ولكن مع التعديل الجديد فقد أعفت الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها

فتح حساب جاريا على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.[54]

المطلب الثاني: الإصدار النقدي كآلية لتغطية عجز الميزانية

أولا: تحليل تطور الإصدار النقدي قبل صدو قانون النقد والقرض

تعد الميزانية العمومية أداة مهمة من خلال تحكمها في النفقات والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل الوطني من خلال السياسة الضريبة والإنفاقية، والسياسة النقدية ولقد تطور الإصدار النقدي في الجزائر إلى:

الجدول رقم (05-02): تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

سنوات	الكتلة النقدية	معدل نمو الكتلة النقدية	قروض الدولة	قروض الاقتصاد	صافي أموال الخارجية	رصيد الميزانية العمومية
2000	2022.5	-	677.5	993.7	775.9	-54.381
2001	2473.5	22.3	569.7	1078.4	1310.7	55.226
2002	2901.5	17.3	578.7	1266.8	1755.7	-16.065
2003	3299.5	13.7	423.4	1380.2	2342.7	-10.256
2004	3644.3	10.5	-20.6	1535.0	2342.7	-187.312
2005	4070.4	11.7	-933.2	1779.8	3119.2	-472.165
2006	4827.6	18.7	-1304.1	1905.4	4179.7	-647.310
2007	5994.6	24.2	-2293.1	2205.2	5515.0	-1287.954
2008	6955.9	16.0	-3627.3	3086.5	7414.5	-1381.158
2009	7173.1	3.1	-3488.9	3286.1	10246.7	1113.476
2010	8280.7	15.4	-3392.9	3726.5	11996.5	-1496.476
2011	9929.2	19.9	-3406.6	3726.5	13922.4	-2468.847
2012	11015.1	10.9	-3334.0	4287.5	14940.0	-3264.197
2013	11941.5	8.4	-3235.4	5156.3	15225.2	-2205.945
2014	13686.7	14.6	-1992.3	6504.6	15734.5	-3185.994
2015	13704.5	0.1	567.5	7277.2	15375.4	-3172.340
2016	13816.3	0.8	2682.2	7909.9	12596.0	-2343.735

المصدر: Banque d'Algérie Rapport 2011, évolution économique et monétaire en Algérie juillet 2005-2008 / octobre 2012

[54] أسماء مسعي، فوضيل رايس، التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، مجلة دراسات الاقتصاد وإدارات الأعمال، المجلد 5، العدد 1، جوان 2022، ص 356.

الشكل رقم (07): منحنى بياني يبين تطور الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر (2000-2016)

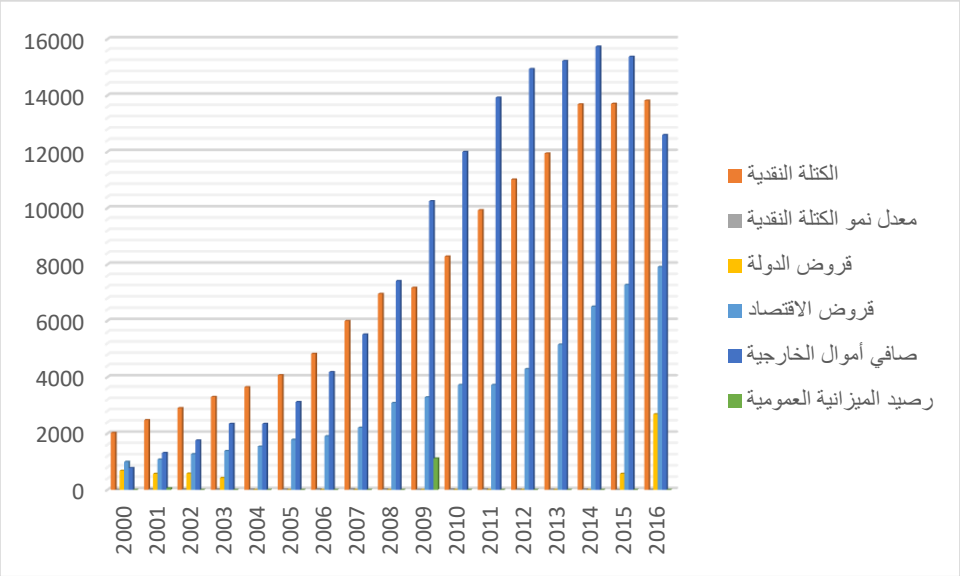

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

تحليل: تشمل الكتلة النقدية (M_2) بمفهومها الواسع: المتاحات النقدية (M_1) والتي تتضمن كلا من النقود القانونية والنقود الكتابية وشبه النقدية التي يتم إدارتها بواسطة البنكي والخزينة العمومية ومن خلال الجدول نلاحظ أن الكتلة النقدية(M_2) تضاعفت بـ5.83 مرة خلال الفترة (2000-2016) حيث بلغت 13816.3 مليار دج في سنة 2016 مقابل 2022.5 مليار دج سنة 2000 حيث أنه في سنة 2001 هي أول سنة لبداية فائض السيولة في الجزائر حيث بلغت نسبة نمو الكتلة النقدية (M_2) خلا هذه السنة 22.3٪ وهي تعتبر الأعلى خلال فترة الدراسة كلها، مع العلم أنه في هذه السنة سجلت الجزائر فائض في الميزانية قدرت بـ55.266 مليار دج ويرجع ذلك إلى عاملين أساسين هما: الزيادة في صافي الأموال الخارجية التي بلغت 1310.7 مليار دج سنة 2001 مقابل 779.5 مليار دج سنة2000 والانطلاق في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والممتد بين (2001-2004) كما أن السبب الرئيس في تحقيق فائض السيولة في الجزائر بداية الألفية هو ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية كما واصلت قروض الاقتصاد الارتفاع تدريجيا من 993.7 مليار دج لسنة 2000 إلى 7090.9 مليار دج سنة 2016 أما فيما يخص تغطية الكتلة النقدية بالقروض الموجهة لدولة (القروض الموجهة للخزينة العمومية) فقد عرفت قيم موجبة خلال الفترة (2000-2003) لكن اعتبارا من سنة 2004 إلى غاية سنة 2014 انخفض حجم قروضه بشكل كبير لتأخذ قيم سالبة طيلة هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت 1992.3- مليار دينار سنة 2014 مقابل 20.6- سنة 20004 إلى غاية سنة 2014 انخفض حجم هذه القروض بشكل كبير لتأخذ قيم سالبة طيلة هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت 1992.3- مليار دينار سنة 2014 مقابل 20.6- سنة 2004، مع تسجيل قيم موجبة خلال سنتي 2015 و2016 أين بلغت قروض الدولة فيهما 567.5 و2682.2 مليار دج على التوالي بسبب تراجع أسعار النفط إثر الصدمة النفطية لسنة 2014 ومن هنا

أصبحت الدولة مدينة اتجاه النظام المصرفي نتيجة العجوزات الكبيرة في الميزانية العمومية خلال فترة الدراسة، حيث انتقل عجز الميزانية من 53.198 مليار دج سنة 2000 إلى 2285.913 مليار دج سنة 2016.

ثانيا: تحليل تطور الإصدار النقدي وفق قانون النقد والقرض 13/17

عن عملية طبع النقود التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 2017 تحت مسمى التمويل غي التقليدي، كانت تهدف إلى زيادة حجم الكتلة النقدية (سياسة النقدية التوسيعية أو ذلك من أجل تغطية عجز موازنتها العامة في ظل تراجع الإيرادات العادية من جهة أخرى، ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية وقابلتها في الجزائر خلال الفترة (2017-2019))

الجدول رقم (06-02): تطور الإصدار النقدي وفق قانون النقد والقرض 13/17

السنوات	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو الكتلة النقدية M_2	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	صافي الأصول الخارجية	رصيد الميزانية العمومية
2017	14974.6	8.4	4691.9	888.0	11227.4	-1234.735
2018	16159.1	7.9	5335.2	9792.6	1024.1	-1585.102
2019	17136.9	-	7138.4	10185.3	9066.4	-895.421

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية رقم 44 ديسمبر 2018 ص 10-11
بنك الجزائر، النشرة الإحصائية رقم 46، جوان 2019 من 10 ص 111.

الشكل رقم (08): منحنى بياني يبين تطور الإصدار النقدي وفق قانون النقد والقرض 13/17

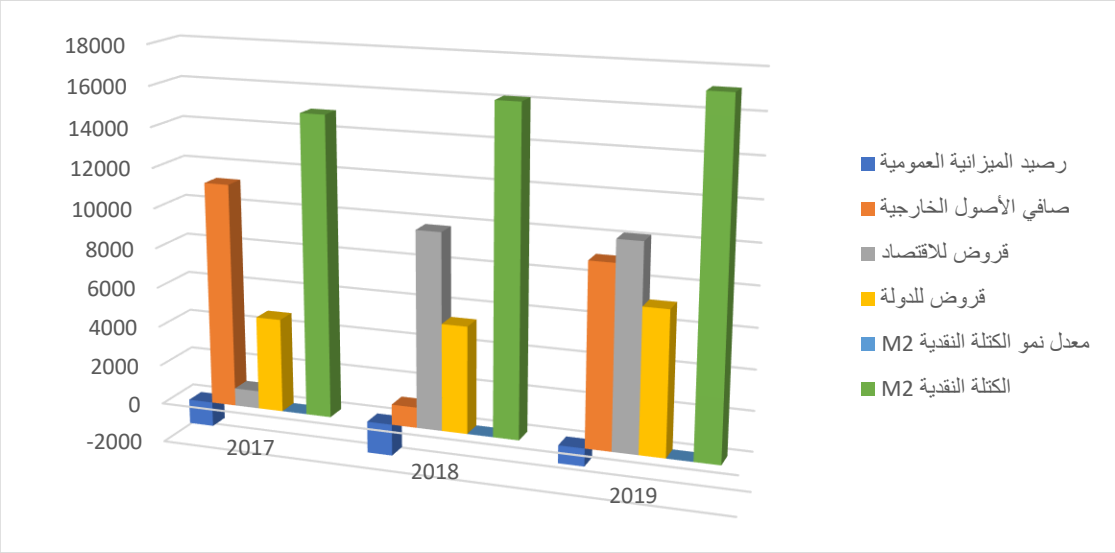

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق

انطلاقا من المنحنى السابق يتضح أن حجم الكتلة النقدية M_2 استمر في التزايد خلال الفترة (2017-2019) أي فترة اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، حيث قدرت بـ14974.6 و16159.1 و17136.9 مليار دج خلال السنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الكتلة النقدية M_2 قدر في سنة 2017 بـ8.4% في حين كان يقدر بـ0.8% في سنة 2016 وهذا الارتفاع ملحوظ فيي معدل الكتلة النقدية M_2 راجع في الحقيقة إلى اتباع الجزائر لسياسة طبع النقود كما يلاحظ خصوص تشكيلية مقابلات الكتلة النقدية من قروض للدولة وقروض للاقتصاد في الجزائر خلال نفس الفترة، أنها في ارتفاع مستمر حيث بلغت القروض للدولة 7138.4 مليار دج خلال الثلاثي الأول فقط من سنة 2019 بعد أن كانت 2682.9 مليار دج سنة 2016 أي زيادة بنسبة 166% وهو ما يفسر دور عملية طبع النقود في تمويل عجز الخزينة العمومية مما تسبب في تعاظم حجم الدين الداخلي للخزينة العمومية تجاه النظام المصرفي، بالإضافة إلى أن قروض الاقتصاد انتقلت من 8880 مليار دج في سنة 2017 إلى 10185.3 مليار دج فيي الثلاثي الأول من سنة 2019 أما بخصوص صافي الأصول الخارجية فقد عرفت انخفاضا مستمرا، حيث قدرت بـ4..111227 مليار دج سنة 2017 و10249.1 مليار دج سنة 2018 وفي الثلاثي الأول من سنة 2019 قدرت بـ9066.4 أي تراجع بمقدار 2161 مليار دج بين 2017 ومارس 2019 وهذا راجع إلى انعدام استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية كنتيجة بعدية للصدمة النفطية سنة 2014، عموما لقد سجلت الميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة (2017-2019 عجز متواصلا قدر ببـ1234.745، 1585.102، 895.421 مليار دج خلال سنوات 2017، 2018 وأكتوبر 2019 على التوالي).

خلاصة الفصل:

شهدت الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) تطورًا هامًا تميز بارتفاع الإيرادات العادية بوتيرة متقاربة ومتوازنة، بينما تذبذبت الإيرادات الرأسمالية تأثرًا بأسعار النفط. في المقابل، ارتفعت النفقات العامة بشكل مطرد، مع هيمنة نفقات التسيير، خاصة الرواتب والأجور، على نفقات التجهيز. نتيجة لذلك، تحولت الميزانية من فائض خلال السنوات الأولى (2000-2005) إلى عجز متزايد بدءًا من سنة 2006، وتم تمويله من خلال صندوق ضبط الإيرادات والإصدار النقدي.

أدى تراكم الديون الداخلية والخارجية وانخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى ضرورة اتباع سياسات مالية رشيدة لمعالجة مشكلة العجز الميزاني وتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. وذلك من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي وهذا من خلال: تقليص النفقات غير الضرورية، تحسين كفاءة الإنفاق العام. وتعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال: توسيع قاعدة الضرائب، تحسين تحصيل الضرائب. تنويع مصادر الدخل. إضافى إلى إدارة الدين العام بإعادة هيكلة الدين الداخلي والخارجي وخفض تكلفة الاقتراض. ومن جهة أخرى استقطاب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تحسين بيئة الاستثمار، تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. من خلال اتباع هذه السياسات، يمكن للجزائر تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار المالي، وتحسين مستوى معيشة مواطنيها.

.

خاتمـــة

خاتمـــــة

بناءً على التحليل الشامل لسياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2022، يظهر بوضوح أن تحقيق التوازن المالي أمر ضروري لاستدامة النمو الاقتصادي وتحسين معيشة المواطنين. فقد شهدت الجزائر تحديات مالية متعددة منذ بداية الألفية الجديدة، بما في ذلك تذبذب أسعار النفط وزيادة النفقات العامة، مما أدى في النهاية إلى تحول الميزانية من فائض إلى عجز متزايد.

واجهت الحكومة الجزائرية ضغوطاً مالية خانقة نتيجة لتراكم الديون الداخلية والخارجية، وتدهور قيمة العملة المحلية. لتفادي الانزلاق إلى أزمة مالية أعمق، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات فورية وفعالة. من أبرز هذه الإجراءات كان تقليص النفقات غير الضرورية، وهو ما يشمل إصلاحات هيكلية في القطاع العام وتحسين كفاءة الإنفاق. كما اتُّخذت خطوات لتوسيع قاعدة الضرائب وتحسين جودة تحصيل الضرائب، وهو ما من شأنه تعزيز الإيرادات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على إعادة هيكلة الدين العام وخفض تكلفة الاقتراض من أجل تحسين صحة الميزانية. وبالنسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، تبنت الحكومة سياسات لتحسين بيئة الاستثمار وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. بالرغم من تحقيق بعض التقدم في تحسين التوازن المالي، إلا أن الجزائر ما زالت تواجه تحديات كبيرة. تحتاج البلاد إلى استمرار الجهود المستمرة لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين بيئة الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار المالي.

من خلال تبني استراتيجيات مالية واقتصادية شاملة ومستدامة، يمكن للجزائر أن تحقق النمو الاقتصادي المستدام وتعزز رفاهية مواطنيها. إن الإرادة السياسية والتزام الحكومة والشعب بتنفيذ هذه الإصلاحات سيكون لها دور حاسم في تحقيق هذه الأهداف وبناء مستقبل مشرق للجزائر وشعبها.

اختبار الفرضيات:

1. **ارتفاع حجم الانفاق العام وانخفاض الايراد العام من أسباب حدوث عجز الميزانية العامة في الجزائر :** محققة. كما تم ذكره في النص، شهدت الجزائر زيادة مستمرة في النفقات العامة، خاصة فيما يتعلق بالتسيير، مثل الرواتب والأجور، بينما تأثرت الإيرادات بتقلبات أسعار النفط. هذا الاختلال بين الإيرادات والنفقات هو أحد العوامل الرئيسية وراء حدوث العجز في الميزانية العامة.
2. **صندوق ضبط الإيرادات له دور في تمويل العجز وقد حقق نتائج جيدة في تمويل العجز في الجزائر :** محققة جزئياً. صندوق ضبط الإيرادات يعتبر آلية تمويل للعجز الميزاني في الجزائر، وقد تم استخدامه لتمويل بعض العجز. ومع ذلك، قد لا تكون نتائجه كافية بالكامل لسد الفجوة المالية بشكل دائم، ويمكن أن يؤدي الاعتماد المستمر عليه إلى مشاكل مالية أكبر في المستقبل.

3. **للإصدار النقدي دور في تمويل نفقات العامة ومنه التخفيض من العجز، وقد حقق نتائج جيدة في تمويل العجز في الجزائر** :محققة جزئياً. الإصدار النقدي هو آلية أخرى تستخدمها الحكومة لتمويل النفقات العامة وتقليل العجز، وقد تم استخدامه في الجزائر لتمويل بعض العجز أيضًا. ومع ذلك، يجب أن يتم استخدامه بحذر لتفادي زيادة التضخم وتدهور العملة المحلية، وهو ما قد يسبب مشاكل اقتصادية إضافية في المستقبل.

النتائج: بناءً على الدراسة، يمكن استخلاص عدة نتائج مهمة:

1. زيادة حجم النفقات العامة، خاصة فيما يتعلق بالتسيير والرواتب، تساهم في تفاقم عجز الميزانية العامة في الجزائر.

2. تذبذب الإيرادات العامة بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط يجعل من الصعب التنبؤ بالإيرادات، مما يزيد من التحديات المالية.

3. استخدام صندوق ضبط الإيرادات والإصدار النقدي كآليتين لتمويل العجز يمثل حلاً مؤقتاً، ولكنه يحمل مخاطر مالية واقتصادية في المستقبل.

4. تعتبر تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوسيع قاعدة الضرائب من بين السياسات الفعالة لتحقيق التوازن المالي وتقليل العجز في الميزانية العامة.

5. يجب على الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات مستدامة لتنويع مصادر الدخل وتحسين بيئة الاستثمار لضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل.

6. التزام الحكومة والشعب بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية اللازمة يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق التوازن المالي والنمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

خاتمـــــة

التوصيات

وبناءً على النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض التوصيات كما يلي:

- **تحسين كفاءة الإنفاق العام** :ينبغي على الحكومة الجزائرية تحسين كفاءة الإنفاق العام عبر مراجعة الهياكل التنظيمية والإدارية وتطبيق إصلاحات لزيادة الفعالية والشفافية في إنفاق الحكومة.

- **تنويع مصادر الدخل** :يجب على الحكومة السعي إلى تنويع مصادر الدخل عبر تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والسياحة، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الضرائب وتحسين جودة تحصيل الضرائب.

- **تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة** :ينبغي على الحكومة إتاحة بيئة استثمارية ملائمة لجذب المستثمرين الأجانب من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الحوافز الضريبية وضمان حماية الاستثمارات.

- **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد** :يجب على الحكومة الجزائرية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية، مما يساهم في بناء ثقة المواطنين والمستثمرين وتحسين مناخ الأعمال.

- **تعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية** :يجب على الحكومة تبني سياسات وإجراءات مستدامة لتحقيق التوازن المالي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، مع التركيز على تطوير القدرات الاقتصادية وتعزيز المرونة المالية.

آفاق البحث:

وبناءً على النتائج والتوصيات السابقة، لدينا بعض الآفاق المحتملة للبحث في مجال تحليل وتطوير السياسات المالية والاقتصادية في الجزائر:

- **تحليل تأثيرات سياسات النفقات العامة على العجز الميزاني** :يمكن إجراء دراسات لتحليل تأثيرات سياسات النفقات العامة على حجم العجز الميزاني والاستدامة المالية في الجزائر.

- **دراسة عوامل تحديد مصادر الدخل المالي غير النفطي** :يمكن إجراء بحوث لفهم العوامل التي تحدد مصادر الدخل المالي غير النفطي في الجزائر وتقييم السياسات الفعالة لتعزيزها.

- **تقييم فعالية الآليات المستخدمة في تمويل العجز الميزاني** :يمكن إجراء دراسات لتقييم فعالية ومستدامة للآليات المستخدمة في تمويل العجز الميزاني مثل صندوق ضبط الإيرادات والإصدار النقدي.

- **دراسة آثار الإصلاحات الاقتصادية والمالية على التوازن المالي والنمو الاقتصادي** :يمكن إجراء بحوث لتقييم آثار الإصلاحات الاقتصادية والمالية المقترحة على التوازن المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **تحليل تأثيرات الشفافية ومكافحة الفساد على الاستقرار المالي والاقتصادي** :يمكن إجراء دراسات لتحليل تأثيرات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد على الاستقرار المالي والاقتصادي وثقة المستثمرين والمواطنين.

- **تقييم استجابة الاقتصاد الجزائري للتحديات الاقتصادية العالمية** :يمكن إجراء بحوث لتقييم كيفية استجابة الاقتصاد الجزائري للتحديات الاقتصادية العالمية مثل تقلبات أسعار النفط والتغيرات الاقتصادية العالمية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد الشفر، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، عمان، 2000.
2. حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.
3. خالد شحاد الخطيب، أحمد زهير سامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع الردن 2005.
4. خليفي عيسى، هيكل الميزانية العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، الأردن.
5. رمزي زكي، انفجار العجز علاج الميزانية العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000.
6. عصفور محمد شاكر، أصول الميزانية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.
7. علي العربي، عبد المعطي عساف، دور الميزانية العامة ومستهلكاتها في الدول النامية عمان، 1986.
8. علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
9. محمد دويدر، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي، دار الجامعية، الإسكندرية.
10. محمد صغير بعلي، يسرى أبو علاء المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر، 2003.
11. محمد طاقة، وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار النشر توزيع، عمان، الأردن، 2007.
12. محمد عبد الفتاح باغي، مبادئ الإدارة العامة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
13. محمد قاسم القريوني، مقدمة في إدارة العامة، ط1، دار النشر، 2006.
14. محمود حسين الوادي، "تنظيم الإدارة المالية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

الأطروحات والرسائل:

15. أحمد خميس أبو زعتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الميزانية العامة للسلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير جامعة الازهر، غزة 2017.
16. بالخير قسوم، دور الاستمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (2000 الى 2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد تنمية، جامعة العقيد لخضر، الجزائر، 2014/2013.

17.حامد عبد المجيد، دراز سميرة، إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

18.كردودي صابرينة، ترشيد الانفاق الحكومي ودورة في علاج الميزانية العامة الاقتصادي الاسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

19.لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الميزانية العمومية للدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، – 2013 2014.

20.محمد خير الحكام، المالية العامة (1)، من منشورات الجامعة، الافتراضية السورية 20/8svu.

21.محمد عمر ابودوح، ترشيد الانفاق وعجز الميزانية العامة لدولة الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.

22.وليد خالد الشايجي، وسائل سد عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الإسلامي، الرسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة مكرمة، 1990.

المجلات الدورية:

23.أسماء مسعي، فوضيل رايس، التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الميزانية العامة في الجزائر، مجلة دراسات الاقتصاد وإدارات الأعمال، المجلد 5، العدد 1، جوان 2022.

24.الامين لباز وطارق هزرشي، دراسة مقارنة لتمويل عجز الميزانية العامة بين الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوفي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعية غرداية، 2011.

25.أمينة والتونسي، مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية التنموية ليبيا، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الأول، يونيو، 2017.

26.برودي نعيمة، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2000–2019، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 06 العدد02، ديسمبر 2020.

27.بن براهم ليلى، إجراءات والتدابير السياسة إكماليه في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة 200–2017، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الرقم المجلد 11، العدد 1، والصفحة 259–272، 2020/10/09.

28.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

29.حرواش زينب إيمان، شليخي الطاهر، دراسة تحليلية لدور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 07 العدد04.

30.دراسة تقييميه للميزانية العمومية في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009-2019 من إعداد شواو رضا وزروق عبد الرحمان.

31.دراسة تقييميه للميزانية العمومية في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009-2019 من إعداد شواو رضا وزروق عبد الرحمان .

32.دردوري لحسن، عجز الميزانية العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوصفي أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 14، ديسمبر 2013.

33.ذهبية لطرش، شاف كتاف، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العمومية خلال الفترة (2000-2017)، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 05، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01(الجزائر)، جوان 2018.

34.زينة عباد، حكيم شبوطي، سبل العلاج الميزانية العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر-، جامعة المدية، الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد والصفحة116-31،2019/12/129.

35.سنوات 2000-2017 من مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 7 العدد 12.

36.عبد الحميد برحومة، عثمان محاوي، تمويل عجز الميزانية العامة (النظرة الإسلامية)، اليوم الدراس حول استيراجية إدارة عجز الميزانية في الجزائر، جامعة بوضياد، مسيلة، الجزائر، 20160/11/29.

37.عبد الحميد خالد، عبد الحميد حسانين، دراسة تحليلية لأسباب عجز الميزانية العامة المصيرية الاستراتيجية المقترحة لعلاجها، مجلة ال للعلوم التجارية، العدد 14، سنة 2022.

38.عبد الصمد السعودي، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد بوضياف_ المسيلة (الجزائر)، ديسمبر 2019.

39.كزيز نسرين، مرغاد لخضر، اليات تمويل علاج عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر "دراسة تحليلية (2017/2000)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 47، جوان 2017.

40.فاطمة فوقه، نبيل بوفليح، انعكاسات الأزمة النفطية على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف (الجزائر)،2017.

41.محمد هاني، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كألية للتمويل غير التقليدي للميزانية العامة في الجزائر دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسة، العدد 4، مارس 2018.

42.هزرشي طارق، ولباز امين، مداخلة بعنوان، دراسة مقارنة لتمويل عجز الميزانية العامة بين الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الوضعي، جامعة الجلفة، يومي 23-24 فيفري 2011.

ثانيا: القوانين والمراسيم:

43.المادة 08 من القانون رقم 84-17 ا المؤرخ في 7 يوليو 1984، ج، ز، عدد 28، المتعلق بقوانين مالية.

44.المادة 06 من القانون 17-84 المؤرخ في 07 يونيو 1989 المتعلق بقوانين المالية.

ثالثا: مراجع الإنترنت

45. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/4/23

ملخص

إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس في ازدياد عجز الميزانية العامة في مختلف الدول العالم على اختلاف مستوياتها من التقدم الاقتصادي سواء متقدمة أم نامية و إن كانت بدرجات متفاوتة ، و هي تكاد تكون ظاهرة عامة ، و في ظل زيادة حجم الإنفاق العام و قصور الموارد المالية لمقابلة تلك الزيادة، مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة للتغطية العجز الموازني وما ترتب عنها من آثار على الاقتصادي الجزائري بصفة خاصة و اقتصاديات الدول المتخلفة بصفة عامة و عليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل التطورات التي طرأت على الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة 2000-2022، و ذلك لتعميق فهمنا لطبيعة العجز الموازني في الجزائر و أسبابه وطرق علاجه مع استعراض لأهم مفاهيم المتعلقة بالعجز الموازني.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، العجز الموازني، تمويل العجز.

Abstract

Increased state intervention in economic activity has resulted in a growing budget deficit in various countries around the world, regardless of their level of economic development, whether advanced or developing, albeit to varying degrees. This phenomenon is almost universal, given the increase in public expenditure and the inadequacy of financial resources to meet this increase. This has led to resorting to various sources of financing to cover the budget deficit and its resulting effects on the Algerian economy in particular, and the economies of underdeveloped countries in general. This research paper aims to analyze the developments that have occurred in the general budget in Algeria during the period 1990-2009, in order to deepen our understanding of the nature of the budget deficit in Algeria, its causes, treatment methods, and an overview of the key concepts related to the budget deficit.

Keywords: General budget, budget deficit, deficit financing.